يهودية دولة إسرائيل:
جذور المصطلح وتأثيره
على القضية الفلسطينية

د. أسامة محمد أبو نحل*

* أستاذ مشارك في التاريخ الحديث والمعاصر/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ جامعة الأزهر/ غزة.

ملخص:

إن مسألة قضية يهودية دولة إسرائيل، التي طرحها قادتها في الآونة الأخيرة من خلال تصريحاتهم، تُعد من أخطر القضايا المطروحة في منطقة الشرق الأوسط؛ لأنها تهدد مصير القضية الفلسطينية، وتنذر باندثارها تماماً، وبخاصة إذا ما وُضع هذا الطرح محل التنفيذ الفعلي على الأرض، وأصبح أمراً واقعاً، دون فعل شيء ملموس من الجانب العربي.

وللحقيقة فإن طرح (**يهودية الدولة**) لم يكن وليد هذه التصريحات، بل سبقها في التاريخ الحديث تصريحات للعديد من القادة الصهاينة، وتحديداً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأيضاً ما صدر عن الساسة الإنكليز خلال النصف الأول من القرن العشرين، كما في تصريح بلفور عام ١٩١٧، وتقرير اللجنة الملكية (تقرير لجنة بيل) عام ١٩٣٧، وأخيراً القرار الدولي رقم ١٨١، الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧.

وفي رأينا تكمن خطورة تصريحات قادة إسرائيل فيما يتعلق بيهودية (الدولة)؛ بأنها ستؤدي إلى إلحاق الأذى بالقضية الفلسطينية برمتها وكل ملفاتها، وإفراغها من مضمونها، وستجعل من الفلسطينيين ومن دولتهم المنتظرة مجرد رقم ثانوي لا قيمة له في منطقة الشرق الأوسط.

Abstract:

The issue of Israel, which has been raised by the Israeli leaders in recent times as a Jewish state is considered as the most serious issue in the Middle East; because it threatens the fate of the Palestinian issue, and will completely demolish it especially if the Israelis implement it on the ground and make it real, without doing anything to face the Arab official regimes.

In fact, speaking about the ***(Jewish State)****, was not initiated only in these statements, but was preceded by what has been declared in modern history by Zionist leaders' statements particularly in the second half of the nineteenth century. This was also what the British politicians issued during the first half of the twentieth century, as in the Balfour Declaration in 1917, and the report of the Royal Commission (Peel commission report) in 1937, and finally the UN Security Council Resolution 181, issued by the General Assembly of the United Nations in 1947.*

In our view, the seriousness of the statements of the Israeli leaders regarding the Jewish State will cause a great harm to the whole Palestinian issue and all its files, and will empty it of all its content, and will make the Palestinians and their expected state a minor issue that has no value in the Middle East.

مقدمة:

إن الحديث عن يهودية دولة إسرائيل وجذور نشأتها من الموضوعات النادرة في تاريخنا المعاصر، ويكتسب هذا الموضوع أهميته من تكرار حديث قادة دولة إسرائيل عن يهودية دولتهم؛ وحق اليهود بأن تكون دولتهم دولة يهودية خالصة من أي جنس عرقي أو ديني مغاير لليهودية؛ أو بمعنى آخر، فإنهم يبتغون دولة عنصرية تماماً لا يشاركهم فيها أحد.

ومهما يكن من أمر؛ فإن مصطلح يهودية الدولة ليس بالجديد؛ بل هو قديم جديد إن جاز التعبير، فهذا المصطلح ظهر بدايةً مع رواد الحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر، ثمَّ أكّده **الزعيم الصهيوني** «**تيودور هرتزل**» في **المؤتمر الصهيوني الأول في بازل السويسرية** عام ١٨٩٧م، ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى منحت الحكومة البريطانية تصريحاً لليهود، سُمي باسم «**تصريح بلفور**» **عام ١٩١٧م**؛ يقضي بحقهم في أن يكون لهم وطن قومي على أرض فلسطين، وخلال فترة انتداب بريطانيا على فلسطين، أقرّت الحكومة البريطانية تقرير اللجنة الملكية (**تقرير لجنة بيل**) **عام ١٩٣٧م**، الذي ينص على تقسيم فلسطين إلى دولتين: إحداهما عربية والأخرى يهودية؛ أي أن هذا التقرير وضع مسألة الدولة اليهودية لأول مرة في بؤرة الاهتمام الدولي؛ وذلك بعد أن كان صك الانتداب على فلسطين، ينص على ضرورة تنفيذ ما صدر في تصريح بلفور من إقامة وطن قومي لليهود.

أما **القرار الدولي ١٨١ لعام ١٩٤٧م**، والذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد كان القرار الرسمي لتطبيق تقسيم فلسطين فعلياً إلى دولتين: عربية ويهودية، واعتُبر هذا القرار ملزماً للجميع، ولا يجوز رفضه أو نقضه.

ومع بداية إرهاصات التسوية السلمية لقضايا الحل النهائي عام ٢٠٠٧، بدأت إسرائيل في التهرب من استحقاقاتها عبر تسويقها لمسألة خطيرة، هي ضرورة الاعتراف الفلسطيني والعربي بيهودية دولتها، وشاركها الرئيس الأمريكي «جورج بوش الابن» بضرورة تنفيذ ذلك المطلب، ومن بعده الرئيس الحالي «باراك أوباما».

وتنبع أهمية هذه الدراسة، من خطورة الطرح الذي عرضه قادة إسرائيل في المحافل كافة، سواء الإقليمية منها أو الدولية، لِما سيترتب على وضع هذا الطرح على أرض الواقع من مخاطر جسيمة على القضية الفلسطينية، مما ينتفي معه حق الفلسطينيين بالمطالبة

بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي شُردوا منها عام ١٩٤٨؛ وأيضاً الخطر الذي يستشعره الفلسطينيون داخل إسرائيل وهم الذين تزيد نسبتهم الى إجمالي عدد سكان إسرائيل عن ٢٠ بالمائة؛ لأن مصطلح (يهودية الدولة) يحمل في طياته –بالتأكيد– توجهاً إسرائيلياً لطرد أبناء فلسطين من وطنهم بزعم الحفاظ على نقاء الدولة اليهودية، يستوي في ذلك فلسطينيو أراضي ١٩٦٧م وأراضي ١٩٤٨م.

وقد اعتمدت الدراسة أساساً على المنهج الوصفي التحليلي؛ نظراً لانعدام المراجع التي تحدثت عن مسألة يهودية دولة إسرائيل، أو الدولة اليهودية، والتي مرَّ الكثيرون عليها مرور الكرام، دون إدراك لمخاطرها، كما ستوضحها الدراسة.

فإن وُفقت في هذه الدراسة؛ فإن التوفيق من عند الله؛ وإن قصّرت فهذا منتهى مقدرتي في الوصول إلى النتائج التي توصلتُ إليها؛ كما أنني أتمنى من الباحثين الآخرين، العمل على بحث هذه القضية من زوايا عدة، لإماطة اللثام عن المخططات الإسرائيلية لتهويد كل فلسطين التاريخية لحساب مصالحهم الاستعمارية.

مصطلح الوطن القومي اليهودي في استراتيجية الساسة الإنكليز:

بادئ ذي بدء فإن على الباحث أيّاً كان، الإقرار بالجريمة الكبرى التي ارتكبتها بريطانيا العظمى في اختلاق دولة إسرائيل على أرض فلسطين التاريخية، فلولا الجريمة لما وُضعت هذه الدولة على الخريطة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط، وأصبحت فيما بعد لاعباً أساسياً فيها؛ ذلك أنه مهما أُوتي قادة الحركة الصهيونية من براعة، فالدور البريطاني كان بمثابة الشريان الرئيسي الذي اندفعت من خلاله الطموحات الصهيونية اليهودية بقوة، لتجد بعد ذلك كل المعوقات، وقد بدأت بالتلاشي بخطىً حثيثة، نحو الهدف المنشود في إقامة تلك الدولة.

وبدايات الاهتمام البريطاني بمسألة إعادة اليهود إلى فلسطين تعود تاريخياً إلى القرن السابع عشر، عندما قامت جماعة دينية تُسمى «**البيورتان**» **(Puritanism)** بالثورة، ونجحوا من خلالها في التحكم في شؤون إنكلترا، حيث طالبوا خلال تلك الفترة بإعادة اليهود إلى فلسطين[١].

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر أضحت فلسطين محط اهتمام الحركة الصهيونية، وذلك لأسباب عدة، منها في المقام الأول: تعاطف بريطانيا العظمى الإنجليكانية، ذلك المذهب القريب من المذهب البروتستانتي مع اليهود في إقامة وطن قومي لهم في فلسطين، امتثالاً لِما ورد في العهد القديم من عودة اليهود إليها، وإعادة بناء هيكل سليمان المزعوم

في مدينة القدس، لذلك وجدنا الفايكونت «بالمرستون» (Palmerston) رئيس الوزراء البريطاني، بيّن بوضوح في رسالةٍ بعث بها إلى السفير الإنكليزي في الآستانة، المنافع السياسية والمادية التي ستعود علىٰ السلطان العثماني، من جرّاء تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين؛ وأن عودة اليهود إليها بدعوة من السلطان نفسه وتحت حمايته، سوف تشكّل سداً منيعاً في وجه مخططات محمد علي باشا حاكم مصر أو من سيخلفه، في الاستيلاء على أملاك الدولة العثمانية[٢].

وكانت بريطانيا تمهيداً لوضع الأقوال موضع أفعال، قد افتتحت لها أول قنصلية غربية في مدينة القدس عام ١٨٣٨، ووجّهت معظم جهودها ونشاطها لحماية الجالية اليهودية في فلسطين؛ فأضحت مسألة حماية اليهود الشغل الشاغل لتلك القنصلية، فقد أبدى «بالمرستون» رغبة صادقة لحماية اليهود في فلسطين، لأسبابٍ وُصفت بالإنسانية من جهة، وللمنافع التي من المتوقع الحصول عليها لكلٍّ من السلطانَ العثماني وإنكلترا من جهةٍ ثانية، ولرغبته الشخصية بعودة اليهود إلى فلسطين، ونيته استغلال ذلك الوجود داخل الدولةَ العثمانية، لتعزيز النفوذ البريطاني في منطقة الشرق من جهة ثالثة[٣].

وكان من أهم أهداف قادة الحركة الصهيونية، ثمَّ المنظمة الصهيونية العالمية، هو إقامة دولة تحمل اسماً تاريخياً صِرفاً، في محاولةٍ من جانب هؤلاء القادة لترسيخ مفهوم إسرائيل ككيان تاريخي، حمل المَسمى نفسه في التاريخ القديم؛ وعلى الرغم من أن فكرة هذا الكيان هو كيان يهودي في الأساس؛ فإن هؤلاء القادة ابتعدوا في البدايات عن توصيف الكيان بسمة دينية كالدولة اليهودية، لخشيتهم من رفض العالم لهذا الكيان؛ وبخاصة أن دول العالم في القرن التاسع عشر كانت تنحى منحى النمط القومي، أو على أقل تقدير النمط القطري؛ فارتأى قادة الحركة الصهيونية استخدام النمط القومي؛ على اعتبار أن دولة إسرائيل المزمع إنشاؤها ستكون للقومية اليهودية التي تجمع بين أجنحتها كل شتات اليهود في العالم؛ مع عملهم الدؤوب على أن يحمل أي قرار بخصوص دولتهم اسم الدولة اليهودية، لاستخدامه عندما تقتضي الظروف ذلك.

والثابت تاريخياً أن انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول بمدينة بازل في سويسرا عام ١٨٩٧م، الذي ضمَّ كل التجمعات الصهيونية في العالم، كان بمثابة الإعلان الأول لإنشاء الدولة اليهودية، فمن خلاله وُضعت اللبنات الأولى والمقومات الأساسية الضرورية لقيام تلك الدولة على أرض الواقع، وظهر ذلك جلياً من خلال تحديد المؤتمر لأهدافه، والتي كان من أهمها: خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه القانون العام؛ وقد تعمّد مؤتمر بازل أن يستعمل في قراره الرئيس تعبير «وطن» (Hermstaeete) أو (Home) لأسبابٍ دبلوماسية، بينما كان الهدف الحقيقي للمؤتمر منذ البداية هو «دولة يهودية»، ولتحقيقٍ

هذا الهدف لا بد من وسائل لتنفيذها، منها: العمل على استعمار فلسطين بوساطة العمال الزراعيين والصناعيين اليهود وفق أسس مناسبة، وتقوية الشعور والوعي القومي اليهودي وتغذيته، بل أكثر من ذلك فقد ألّف «تيودور هرتزل» (Theodor Herzl) عام ١٨٩٥م كتاباً أسماه (الدولة اليهودية) ، ونشره في العام التالي، شرح فيه أفكاره حول المسألة اليهودية والحلول التي يتوخاها لها[٤].

يتضح لنا مما سبق؛ أن فكرة إنشاء الدولة اليهودية كانت الأساس لدى قادة الفكر الصهيوني وعلى رأسهم «هرتزل»؛ لذا كان من أولوياتهم تقوية الوعي القومي عند يهود العالم، كما لو كانوا جميعاً من أصولٍ واحدة متحدة، يجمعهم نسب متأصّل ولغة واحدة تجمع بينهم؛ على الرغم من أن تلك الأمور من الصعب توكيدها، في ظل تعدد التواجد اليهودي في أنحاء العالم كافة، وعدم تحدثهم جميعاً باللغة العبرية، بل بلغاتِ البلدان التي عاشوا فيها، وجاء كتاب «هرتزل» عن الدولة اليهودية ليدعم تلك الفكرة بين اليهود، ولكن كما سبقت الإشارة لم تكن فكرة إنشاء وطن يحمل اسماً دينياً وقتذاك محبذاً، **مما اضطر هؤلاء القادة بعد «هرتزل» لاختيار اسمٍ تاريخيٍ من وجهة نظرهم هي: «دولة إسرائيل»**.

وكان الاستعمار الاستيطاني عند الحركة الصهيونية مجرد أداة لخلق القومية والدولة القومية، وليس لقومية قائمة ومتحققة بالفعل؛ لذا رسمت تلك الحركة خططها للعمل على إجلاء سكان فلسطين الأصليين لإقامة دولة يهودية قومية صِرف؛ واعتبروا أن التاريخ اليهودي القديم هو صك ملكية اليهود لفلسطين[٥].

ومهما يكن من أمر؛ فإن اهتمام «هرتزل» بالتوجه نحو بريطانيا لتنفيذ المخططات الصهيونية، لم يكن سابقاً لتوجهه نحو ألمانيا ثمَّ الدولة العثمانية، بل أتى في المرتبة الثالثة، وذلك عندما اضطرت الحكومة البريطانية عام ١٩٠٢، إلى تشكيل لجنة ملكية للتحقيق في الهجرة اليهودية إلى بريطانيا، بسبب زيادة هجرة يهود روسيا وبولندا إلى الأحياء الشرقية من لندن؛ وخشيتها من أن يؤدي ذلك لازدياد المعارضة، وبالتالي ظهور موجة من اللا سامية داخل المجتمع البريطاني، وكان «هرتزل» قد أدلى بشهادته أمام هذه اللجنة؛ فأعلن أن اليهود يحملون عقدة اللا سامية معهم أينما حلّوا؛ ورأى أن الحل الوحيد لهذه المشكلة هو إقامة وطن قومي لليهود خارج أوروبا [٦]؛ علماً بأن «هرتزل» كان قد فشل في العام نفسه في الحصول على موافقة السلطان العثماني عبد الحميد الثاني في إقامة مستوطنٍ يهودي في فلسطين يتمتّع بحكم ذاتي، رغم الوسائل والإغراءات كافة التي اتبعها مع السلطان[٧].

وفي عام ١٩٠٥ كان حزب المحافظين البريطاني قد دعا سراً إلى عقد مؤتمر، يهدف إلى إيجاد آلية معينة تحافظ على تفوق ومكاسب الدول الاستعمارية إلى أطول أمدٍ ممكن، وقدّم فكرة المشروع لحزب الأحرار الحاكم آنذاك، حيث كان يرأس الحكومة وقتذاك «هنري كامبل بنرمان» (Henry Campbell Bnrman) ، وبموجب ذلك انعقد المؤتمر الذي ضمَّ الدول الاستعمارية في ذاك الوقت، واستمرت مناقشات المؤتمر وجلساته لمدة سنتين، وفي نهاية المؤتمر عام ١٩٠٧، خرج المشاركون في المؤتمر بوثيقة سرية أسموها «وثيقة كامبل»، نسبة إلى رئيس الوزراء البريطاني. ولتحقيق ذلك الهدف دعا المؤتمر إلى إقامة دولة في فلسطين، تكون بمثابة حاجز بشري قوي وغريب ومعادٍ، يفصل الجزء الأفريقي من المنطقة العربية عن القسم الآسيوي منه، للحيلولة دون تحقيق وحدة الشعوب العربية[٨].

على أن أول نجاح رسمي حققته المنظمة الصهيونية العالمية، في سبيل إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، كان التصريح الذي صدر عن وزير الخارجية البريطاني اللورد «آرثر جيمس بلفور» (Arthur J. Balfour) ، إلى اللورد اليهودي «ليونيل والتر روتشيلد» (Lionel Walter Rothschild) رئيس المنظمة الصهيونية العالمية في ٢ تشرين ثانٍ (نوفمبر) ١٩١٧، وضمّنه الوعد بتسهيل تحقيق وطن قومي يهودي في فلسطين[٩]؛ ويعود هذا النجاح لأن هذا التصريح صدر عن مسؤول رسمي في دولة عظمى؛ وبناءً على ذلك أضحى تحرّك المنظمة الصهيونية العالمية، نحو تحقيق هذا الهدف يكتسب شرعية من أعطى ما لا يملك لمن لا يستحق.

ونتيجةً لحال القلق التي سادت فلسطين بعد الاحتلال البريطاني لها، وتفشّي ظاهرة الانتقادات التي عمّت الصحف البريطانية ووصلت إلى مجلس اللوردات[١٠]، اضطر «ونستون تشرشل» (Winston Churchill) رئيس الوزراء البريطاني إلى إصدار الكتاب البريطاني الأبيض في عام ١٩٢٢، وذلك لتهدئة مخاوف عرب فلسطين؛ فأشار إلى أن عبارات تصريح بلفور لا تشير إلى تحويل فلسطين بجملتها وجعلها وطناً قومياً لليهود؛ وإنما تعني أن وطناً كهذا سوف يتم تأسيسه في فلسطين؛ وطمأن اليهود بأن وجودهم في فلسطين هو حق لهم وليس منحة؛ وأن معنى ترقية الوطن القومي اليهودي في فلسطين، هو زيادة رقي الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين في جميع أنحاء العالم، حتى تُصبح مركزاً يكون فيه الشعب اليهودي كله محط اهتمام وفخر من الناحيتين: الدينية والقومية؛ ولذا فإن هذا السبب هو الذي جعل من الضروري، ضمان إنشاء الوطن القومي اليهودي ضماناً دولياً؛ والاعتراف رسمياً بأنه يستند إلى صلة تاريخية قديمة[١١].

أما النجاح الثاني الذي حققته المنظمة الصهيونية العالمية نحو تحقيق هدفها المنشود، فكان إصدار عُصبة الأمم لصك الانتداب على فلسطين في ٢٤ تموز (يوليه)

١٩٢٢م، والذي أصبح نافذ المفعول في ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٣م، فقد تضمّن الصك مواد عدة جاءت كلها لصالح اليهود والوطن القومي اليهودي في فلسطين، منها: المادتان الرابعة والسادسة، بالاعتراف بالوكالة اليهودية كهيئة عمومية لإملاء المشورة للإدارة البريطانية والتعاون معها وخدمة اليهود المتواجدين في فلسطين، والمادة السابعة التي نصّت على جعل الجنسية الفلسطينية مشتركة لكلٍ من العرب واليهود؛ غير أن المادتين الخامسة عشرة والثالثة والعشرين أقرتا بالفرق بين الجنسية العربية والجنسية اليهودية، وعملتا على إثبات هذا الفرق من خلال جعلهما اللغتين العربية والعبرية لغتين رسميتين في البلد(١٢).

ودون التطرّق لكيفية نجاح المهاجرين الصهاينة اليهود بالوصول إلى فلسطين وزرعها بالمستعمرات الاستيطانية؛ منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر؛ فإن زعماء المنظمة الصهيونية العالمية تمكّنوا، وخلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، من تحقيق كثير من النجاحات التي جعلت حلم إقامة دولة قومية يهودية في فلسطين قاب قوسين أو أدنى، فالمساعدات البريطانية لخدمة المشروع الصهيوني، لم تكل منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى وحتى أواخر الحرب العالمية الثانية، عندما سلّمت بريطانيا الراية للولايات المتحدة الأمريكية، لتتحمّل مسئوليتها في مساعدة المشروع الصهيوني في لحظاته الأخيرة؛ وقبل أن يُبصر النور على أرض الواقع.

مصطلح الدولة اليهودية في تقرير اللجنة الملكية البريطانية لعام ١٩٣٧:

شهدت العلاقات السياسية الصهيونية- البريطانية خلال الفترة ما بين عامي ١٩٣٦- ١٩٣٩، تطورات غاية في الأهمية لمواجهة تطورات الثورة الفلسطينية الكبرى، التي اندلعت عام ١٩٣٦م على الصعيدين: السياسي والعسكري، فكاد التعاون بين الطرفين يأخذ طابع التعاون الكامل، فقد عمدت الحكومة البريطانية إلى إصدار مشاريع سياسية بشأن القضية الفلسطينية؛ وذلك بعد أن فشلت جميع محاولاتها للقضاء على تلك الثورة بالفشل الذريع، ولكي تخرج بريطانيا من ذلك المأزق أصدرت خلال تلك الفترة أربعة مشاريع سياسية، فكان مشروع اللجنة الملكية عام ١٩٣٧م، ومشروع اللجنة الفنية (لجنة وودهيد) عام ١٩٣٨م، ثمَّ تلاها مؤتمر لندن عام ١٩٣٩م، وأخيراً إصدار الكتاب الأبيض في العام نفسه(١٣).

وفيما يتعلق بمشروع اللجنة الملكية، فقد شكّلت الحكومة البريطانية لجنة تحقيق في الدوافع التي أدّت لتلك الثورة برئاسة اللورد «بيل» (Peel)، وكان من أبرز مهماتها التثبّت بعد تفسير نصوص الانتداب تفسيراً صحيحاً، عمَّا إذا كان لدى العرب الفلسطينيين

أو اليهود، أية علاقات مشروعة ناجمة عن الطريقة التي اُتبعت فيما مضى، أو التي تتبع في تنفيذ الانتداب، والقيام لدى اقتناعها باستناد أية ظلامة من تلك الظلامات إلى أساس صحيح، برفع التواصي لإزالة تلك الظلامات ومنع تكرارها(١٤)، ثمَّ رفعت اللجنة الملكيةً تقريراً بالخصوص إلى الحكومة البريطانية في ٢٢ حزيران (يونيه) ١٩٣٧م، التي نشرته في ٧ تموز (يوليه) من العام نفسه(١٥)، ورغم انحياز التقرير لصالح اليهود في فلسطين؛ إلاَّ أنه كان أهم وأدق تقرير كُتب حول القضية الفلسطينية خلال فترة الانتداب البريطاني؛ فقد أكّد التقرير أن الأسباب الرئيسية للثورة تكمن في: رغبة العرب في الاستقلال القومي، وكره العرب لإنشاء الوطن القومي اليهودي وتخوفهم منه(١٦).

وخلاصة الأمر بالنسبة للتقرير المذكور؛ استحالة أن يحكم فلسطين بأسرها أيٌّ من العرب أو اليهود، وليس ثمة ما يمنع أيّاً منهما من تولي الحكم في قسم منها؛ إن كان ذلك ممكناً، فالتقسيم يُفسح المجال لتوطيد أواصر السلام في النهاية، الأمرَ الذي لا يتيحه أي مشروع آخر(١٧)، فعرضت اللجنة مشروعاً ينص على تقسيم فلسطين إلى دولتين: إحداهما عربية تُضم إلى شرق الأردن، والأخرى يهودية، مع إبقاء الأماكن المقدسة مع ممر إلى يافا تحت سلطة الانتداب البريطاني، وطلبت اللجنة إنهاء الانتداب على فلسطين واستبداله بنظام المعاهدات مع الدولتين المقترحتين، وأوصت اللجنة بتعيين لجنة لتخطيط الحدود بين الدولتين(١٨).

ومع موافقة الحكومة البريطانية على قرار تقسيم فلسطين في ٧ تموز (يوليه) ١٩٣٧م؛ فإن القيادة الموحدة للفلسطينيين رفضت هذا القرار جملةً وتفصيلاً، أما القيادة الصهيونية ورغم ارتياحها إلى مبدأ التقسيم الذي يؤدي إلى قيام الدولة اليهودية، فقد حددت موقفها من القرار نفسه من منطلقين مهمين: الأول: شعورها بضرورة تحقيق السيادة اليهودية، أو إقامة دولة يهودية في فلسطين؛ بأنه العنصر الجوهري في البناء الأيديولوجي الصهيوني؛ لذلك كان من البديهي أن ترحّب القيادة الصهيونية بالفرصة المواتية لتحقيقه؛ حتى ولو في جزء من أرض الميعاد –حسب وصفها– لأنه سيكون بمثابة خطوة أولى نحو تحويل فلسطين كلها إلى دولة يهودية؛ ودار الخلاف بين القادة الصهاينة حول أن بعضهم لم يرضَ بالمشروع طمعاً في المزيد، وبعضهم الآخر خاف على مصير الدولة اليهودية في المشروع المقترح. والثاني: أن التعاون مع بريطانيا سيؤلف حجر الأساس في السياسة الصهيونية؛ وهذا يعني أن القيادة الصهيونية ربطت مصيرها بالإمبريالية البريطانية؛ غير أن هذا الارتباط لم يلغ وجود تيار يمثّل الرغبة في جذب المنظمة الصهيونية ومشروعها في فلسطين إلى جانب الإمبريالية الأمريكية، التي بدأت تتسرب إلى منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي بدا جلياً في المؤتمر الصهيوني العشرين، في ٣ – ١٧ آب (أغسطس) ١٩٣٧ في

زيوريخ بسويسرا، حيث لم تُرفض فكرة التقسيم بالمطلق، بل خوّل المؤتمر اللجنة التنفيذية الصهيونية، سلطة مفاوضة الحكومة البريطانية للتحقق من الشروط التي تعرضها هذه لإنشاء الدولة اليهودية المقترحة [١٩].

وقد وضّح «حاييم وايزمان» (Chaim Weizmann) سبب قبول الحركة الصهيونية بقرار التقسيم بالقول: «لم يكن بوسعها أن تتجاهل الخطر المهدد، الذي دنا وأصبح معلقاً فوق رؤوس يهود أوروبا، وبسبب ما يكون لدولة يهودية من احتمالات لتخليص وتنجية، بات رفض التقسيم رفضاً باتاً أمراً مستحيلاً»[٢٠].

ولمَّا كان «وايزمان» قد وافق على المشروع البريطاني، فخلال اجتماعه مع «أورمسبي غور» (Ormsby Gorr) وزير المستعمرات البريطاني، وعد ببذل قصارى جهده لحمل المؤتمر الصهيوني على الموافقة على مشروع التقسيم، ومساعدة الإنكليز على إجلاء السكان الفلسطينيين عن منطقة الجليل ونقلهم إلى شرقي الأردن؛ كما ذكر «وايزمان» أن الفرنسيين كذلك موافقون على فكرة التقسيم وإقامة دولة يهودية[٢١]. والمعلوم أن «**وايزمان**» كان **أول زعيم صهيوني يوافق على مشروع التقسيم**، فقد لمّح إلى إمكانية موافقة الصهاينة على فكرة تقسيم فلسطين إلى نظام كانتونات[٢٢]، وذلك بعد إدلائه بشهادته أمام لجنة التحقيق الملكية في ٢٣ كانون أول (ديسمبر) ١٩٣٦؛ بأنه سيكون على استعداد لدراسة المقترحات المتعلّقة بذلك النظام، في حال تقديمها بعناية فائقة[٢٣]؛ كما أن «وايزمان» كان يرى أن إقامة الدولة اليهودية في جزءٍ من أرض الميعاد –حسب وصفه– سيكون بمثابة خطوة أولى، نحو تحويل فلسطين كلها إلى دولة يهودية؛ فعندما صرّح «ديفيد بن غوريون» (David Ben- Gurion) رئيس الوكالة اليهودية وقتذاك بأن أرض إسرائيل لا تتجزّأ؛ رد عليه «وايزمان» بأن النقب لن يفر[٢٤]، ولم يمضِ طويلاً حتى بدأ «بن غوريون» يقتنع بمزايا مشروع التقسيم؛ بعد أن كان من أشد المعارضين له، وذلك بعد أن غلّب مصلحة اليهود العليا على خلافاته الشخصية مع «وايزمان»، بل أبدى حماساً بالغاً للمشروع[٢٥].

وفي ١٥ تموز (يوليه) ١٩٣٧م، حرصت الحكومة البريطانية على توضيح سياستها تجاه مشروع التقسيم وما يترتّب عليه؛ فأدلى «نيفل تشمبرلين» (Neville Chamberlain) بتصريح حول السياسة البريطانية في فلسطين؛ بيّن فيه أهداف الحكومة البريطانية العاجلة التي ستقدم إلى البرلمان قبل انفضاض دورة انعقاده؛ أما الإجراءات الخاصة التي ستتبع بالنسبة للمعاهدات المقترحة في تقرير بيل، فسوف تكون موضع بحث في المستقبل؛ ويبدو أن بريطانيا كانت تهدف من وراء ذلك إلى الحصول على موافقة عصبة الأمم على التقسيم، وكانت مناقشات مجلس العموم قد تميّزت بهجومٍ شديد على مشروع التقسيم الذي اقترحته

«لجنة بيل» الملكية، ويعود السبب في ذلك إلى جهود النواب الذين أيدوا قرار التقسيم، لكنهم لم يؤيدوا مشروع اللجنة الملكية، الذين كانوا يرون فيه عدم تحقيق مطالب الوطن القومي اليهودي(٢٦).

ولمّا ازدادت الثورة الفلسطينية عنفاً ضد السلطات البريطانية، اضطرت الحكومة البريطانية لتشكيل لجنة تحقيق فنية جديدة، عُرفت باسم لجنة وودهيد (John Woo-head) وذلك بهدف وضع مشروع تقسيم جديد، يأخذ في اعتباره لجنة التحقيق الملكية، ويكون هدف تلك اللجنة تقديم اقتراحات لمشروع تقسيم ثلاثي مفصّل(٢٧). ومهما يكن من أمر؛ فبعد وصول اللجنة للقدس في ٢٧ نيسان (أبريل) ١٩٣٨م، ورفض القيادات الفلسطينية الاجتماع بها، أكّدت الحكومة البريطانية على لسان المستر «مالكوم مكدونالد» (Malcolm McDonald) وزير المستعمرات على قبولها بمبدأ التقسيم واقتناعها به؛ لأنه أنجع السبل لحل المشكلة الفلسطينية، وبعد مغادرة اللجنة فلسطين نشرت الحكومة البريطانية تقرير اللجنة في ٩ تشرين ثانٍ (نوفمبر) من العام نفسه، وبصرف النظر عن مكونات التقرير؛ فقد أقرّت اللجنة بصعوبة التقسيم بشكله الحالي، واقترحت شكلاً معدلاً للتقسيم رغم أنه سيحرم الدولتين: العربية واليهودية من الاستقلال في إدارة شئونهما المالية، ولكن بعد مراعاة بعض التحفظات يصلح لأن يكون أساساً للتسوية، في حال استعداد الحكومة البريطانية لتحمل تلك التبعات المالية؛ وأمام تلك الصعاب تخلت بريطانيا نهائياً عن مشروع التقسيم لاقتناعها باستحالة تنفيذه؛ وأنها ستواصل الاضطلاع بمسئولياتها في حكم فلسطين كلها(٢٨).

ومع ما يكتسبه السرد التاريخي لِما ذكرناه سابقاً من أهمية، يبقى لنا أن نحلل تلك الأمور؛ فإن ما يعنينا في المقام الأَول هو بيان أهمية ظهور مصطلح الوطن القومي اليهودي أو الدولة اليهودية لأول مرة في وثائق دولية رسمية، سوف يُبنى عليها فيما بعد؛ فإن كان همّ القادة الصهاينة هو إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين فهذا شأنهم؛ ولكن أن تقوم دولة عظمى كبريطانيا بتبني هذا النهج فهنا تكمن المشكلة. ويحق للباحث المنصف أن يتساءل عن **السبب الذي دعا بريطانيا للقبول بحق اليهود بإقامة دولة يهودية في فلسطين، طبقاً لمشاريعها المتعاقبة لتقسيم فلسطين إلى دولتين: إحداهما عربية والأخرى يهودية، وذلك خلال فترة الثورة الفلسطينية الكبرى ما بين عامي ١٩٣٦- ١٩٣٩**، كما يحق لنا التساؤل أيضاً عن **السبب الذي دعا بريطانيا لتوصيف الدولة الخاصة بالفلسطينيين بالدولة العربية، وليس الدولة الفلسطينية.**

وكنا قد أشرنا من قبل إلى أن مسألة نشأة الدول، سواء ما كان منها موجوداً بالفعل أو وُجد من العدم، كانت من أهم القضايا التي شهدها القرن التاسع عشر، لكن تلك الدول كانت بمجملها قومية أو وطنية، لكنها لم تحمل اسماً دينياً؛ فإذا ما أراد اليهود توصيف دولتهم التي يبتغونها بمسمى ديني فهذا شأنهم؛ لكن أن تتبنى دولة عظمى أو المجتمع الدولي ذلك الاسم لدولة يريدون خلقها من العدم، فتلك مسألة أخرى. فالواضح مما سبق؛ أن بريطانيا الإنجليكانية والمتعاطفة مع اليهود والحركة الصهيونية في إنشاء وطن قومي لهم، أرادت السير حتى آخر الشوط في هذا التعاطف، حتى ولو أدّى الأمر لإنشاء دولة تحمل اسماً دينياً كالدولة اليهودية؛ ويبدو أن اللوبي الصهيوني القوي المتواجد داخل أروقة حكومة صاحب الجلالة، كان له تأثيره القوي والنافذ في إصدار تعليمات لها قوة القانون لصالح اليهود على حساب الفلسطينيين، سكان فلسطين التاريخية الأصليين، واختيار اللورد «هربرت صموئيل» اليهودي كأول مندوب سام بريطاني على فلسطين، صبَّ في هذا الاتجاه، حيث عمل كل ما في وسعه ليحقق اليهود مآربهم في فلسطين، خاصةً في مجال نقل ملكية الأراضي لهم، ومنحهم كل الامتيازات اللازمة لتسهيل تلك المهمة التي حملها على عاتقه.

إذن تقع المسئولية الأولى على بريطانيا بحكم وقوع فلسطين التاريخية تحت عهدتها وإدارتها المؤقتة، ريثما تُنقل السلطة في البلاد لسكانها الأصليين (أي: الفلسطينيون) ؛ غير إنها لم تلتزم بما قطعته على نفسها بعد احتلالها لفلسطين، بل عملت حثيثاً على سرعة تطبيق ما ورد في تصريح بلفور، ضاربةً عرض الحائط بمصالح الفلسطينيين الوطنية، وذلك بالعمل على اقتطاع جزء من أملاكهم ومنحها لأناس لا تربطهم صلة وطنية بفلسطين، فكانت فلسطين بذلك أول بلد تشهد حالة ولادة وطن لطائفة دينية، يحمل أتباعها جنسيات مختلفة ولا يمتّون لفلسطين بصلة تاريخية؛ إذ لا يجوز للباحث المنصف أيّاً كانت هويته وجنسيته ودينه؛ أن يُطلق عليهم مصطلح شعب؛ لأن القوم الذين يمكن أن نُطلق عليهم اسم شعب هم ممن يعيشون في بيئة جغرافية واحدة، وليسوا أناساً يعتنقون ديانة معينة مبعثرين في كافة أنحاء المعمورة؛ وإلاَّ لجاز لمعتنقي الديانة الإسلامية مثلاً أن يطالبوا بإقامة دولة إسلامية في إسبانيا؛ ولجاز لمعتنقي الديانة المسيحية أن يطالبوا بإنشاء دولة صليبية في فلسطين لأنها مهد السيد المسيح.

ولمَّا شعرت بريطانيا العظمى بأن الفلسطينيين لا يقبلون بسيادتهم عليها، ولا بزرع أناس آخرين غيرهم في فلسطين، ليستولوا على أراضيهم وممتلكاتهم كاليهود الذين قدموا من كل فج عميق؛ فبعد أن شعرت بريطانيا بحالة الغليان وتفاقم الثورات ضدها من هؤلاء الفلسطينيين، خاصةً ما جرى في الثورة الفلسطينية الكبرى ١٩٣٦ – ١٩٣٩؛ نقول إن بريطانيا عمدت إلى القضاء على تلك الثورة من خلال إصدار تقارير غاية في الخطورة، من

خلال لجان شكّلتها حكومتها، وكان هدفها من وراء ذلك كله إيجاد حل نهائي للمسألة الفلسطينية، وذلك بخلق دولتين على أرض فلسطين التاريخية، إحداهما: عربية والأخرى يهودية.

ويبدو أن بريطانيا صاحبة الخبرة الاستعمارية العريقة، كانت تعي كل حرف اختطته في تقاريرها تلك، فهي عندما أوصت بدولة عربية لم تكن تعني دولة فلسطينية في المقام الأول؛ بل عنت من وراء ذلك أن بإمكان أي زعيم عربي ليس من أصل فلسطيني أن يرأس تلك الدولة المقترحة، كالملك عبد الله الأول ملك إمارة شرق الأردن على وجه التحديد(٢٩)، فالتلاعب بالمصطلحات، كان من أهم مقومات السياسة البريطانية تجاه المسألة الفلسطينية؛ وعلى الرغم من الرفض الفلسطيني لقرارات تقسيم فلسطين التي أصدرتها بريطانيا جملةً وتفصيلاً؛ إلاَّ أن الفلسطينيين والعرب معاً لم يرفضوا تلك القرارات لأنها حملت مسمى دولة عربية أو دولة يهودية؛ بل رفضوها لأنهم يعارضون مبدأ التقسيم أساساً ومن حيث المبدأ. وبريطانيا عندما وصّفت الدولة الخاصة باليهود بالدولة اليهودية، لم يأتِ توصيفها هذا من فراغ، فمن الناحية الأولى: أرادت من وراء ذلك تأكيد الالتزام بهذا التوصيف، فهي لم تقترح مسمى دولة إسرائيل بدلاً من مسمى الدولة اليهودية، وذلك لتنفيذ رغبة المنظمة الصهيونية العالمية بالمسمى الذي تبتغيه، حتى إذا لم تتمكن تلك المنظمة من إطلاق هذه التسمية لصعوبة الوضع السياسي والعسكري، تحتفظ بحقها فيما بعد بالإدعاء بيهودية الدولة المقترحة، الأمر الذي سنبحثه فيما بعد، ومن الناحية الأخرى: فبحكم انتماء بريطانيا للمذهب الإنجليكاني المؤمن بحتمية عودة اليهود إلى أرض الميعاد –حسب وجهة نظرهم– فإنها، وقد سنحت لها الفرصة لفرض نفوذها على فلسطين، قد وجدت الفرصة سانحة أمامها ولا بد من استغلالها لتنفيذ تلك الحتمية بإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين.

وإزاء اقتناع بريطانيا بصعوبة تنفيذ مخططاتها الرامية لإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين؛ وأن سياستها تجاه تلك المخططات تراوح مكانها، بدأت تفكّر جدياً بالانسحاب من فلسطين، وثمة أسباب عدة دعت بريطانيا للتخلي عن فلسطين، منها: أنها فقدت مقوماتها كدولة عظمى من الطراز الأول من جهة، وكنتيجة لمجريات الحرب العالمية الثانية، قفزت الولايات المتحدة كدولة مؤهلة لوراثة أملاك بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط عامة وفلسطين خاصة من جهة ثانية؛ والأهم من ذلك كله أن بريطانيا لم تُرد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية؛ أن تفقدَ ما تبقى لديها من روابط ومصالح مع العالم العربي؛ وبما أن الولايات المتحدة تنتمي أيضاً للمذهب البروتستانتي، فقد أخذت على عاتقها الاستمرار في تنفيذ ما عجزت عنه بريطانيا من خلال مشاريعها لتقسيم فلسطين.

وقد وصف «وايزمان» أثر نهاية الحرب العالمية الثانية على اليهود قائلاً: «**كانت الحقبة التي جاءت تواً في أعقاب الحرب، حقبة مليئة بمر الخيبة لكلٍ من الاثنين: الشعب اليهودي والحركة الصهيونية؛ وصحيح أن بطلان الأحلام لم يكن نصيبنا لوحدنا، ولكن قلّت المطالب المعادلة لمطالبنا...**»[٣٠]، الأمر الذي دعاه لزيارة الولايات المتحدة، حاملاً في قرارة نفسه توكيد المستر «تشرشل»؛ بأنه اختط لليهود خطة لصالح المشروع اليهودي؛ وأنه (أي: وايزمان) والرئيس «فرانكلين روزفلت» (١٩٣٣- ١٩٤٥) (Franklin Roosevelt) قادران على تنفيذها؛ وبخاصة أن نهاية الحرب ستشهد تبديلاً في مكانة الوطن القومي اليهودي[٣١]. غير أن بريطانيا اضطرت في نهاية المطاف إلى رفع القضية الفلسطينية إلى هيئة الأمم المتحدة، لتتخلّص من تلك المشكلة الشائكة، بعدما وفّرت لليهود بالقوة والعنف والإرهاب، المقومات الأساسية لإقامة وطن قومي لهم في فلسطين، تاركةً لغيرها إكمال المهمة.

مصطلح الدولة اليهودية في استراتيجية الساسة الأمريكيين:

صحيح أن الموقف البريطاني من مساعدة اليهود على إقامة وطن قومي لهم في فلسطين، سبق الموقف الأمريكي بفترةٍ طويلة، وهذا أمر مفهوم بحكم الخبرة الاستعمارية الطويلة، والباع الطويل لبريطانيا في فرض سياستها على الدول الاستعمارية الأوروبية الأخرى، فغالباً ما كانت لها الغلبة بهذا الخصوص.

ومهما يكن من أمر؛ فإن نشاط الولايات المتحدة لإقامة المشروع الصهيوني وتنفيذه، بدأ بصورة مبكرة رافقت التطور الاستعماري الأمريكي لاستعمار منطقة الشرق، فالولايات المتحدة شاركت الدول الأوروبية الاستعمارية تطلعاتها في السيطرة على أقاليم الدولة العثمانية، التي كانت تلفظ أنفاسها الأخيرة، كما تعاونت مع تلك الدول على إنهاء وجودها، وتصارعت معها على المكاسب التي كانت تلك الدول تسعى للحصول عليها، ومما يدلل على ذلك؛ ما ذكره «وليام بيل» (William Bell) المندوب الأمريكي الخاص في مصر في تقارير سرية؛ بأن إقامة كومنولث يهودي في فلسطين سوف يتطور، ليصبح مركزاً أمامياً للولايات المتحدة في الشرق؛ وأضاف بأن الدولة اليهودية التي سوف تُقام ستقع حتماً تحت سيطرة اليهود الأمريكيين[٣٢].

وكانت الولايات المتحدة قد شاركت بريطانيا منذ الربع الأول من القرن التاسع عشر، مساعيها لإقامة الدولة اليهودية في فلسطين من خلال دعم نشاطات دينية تبشيرية، تقوم بالتركيز على العهد القديم (التوراة) ، وذلك تمهيداً لتهيئة العقول لقبول فكرة إقامة الدولة اليهودية في فلسطين؛ ففي عام ١٨١٩ أرسل المجلس الأمريكي للتبشير في الخارج، ممثلين

له إلى القدس لتأسيس بعثة تبشيرية فيها، تمهيداً لإقامة نظام واسع للتبشير؛ غير أن تلك اللجنة فشلت في الحصول على التراخيص اللازمة من السلطات العثمانية، فأقاموا مركزاً لهم في مدينة بيروت عام ١٨٢٣[٣٣].

ومع بداية اشتعال الحرب العالمية الأولى، لم يكن اهتمام الرئيس الأمريكي «ودروو ويلسون» (Woodrow Wilson) بالصهيونية عميقاً بما يكفي؛ ولكن موقف «ويلسون» هذا تغيّر خلال الحملة الانتخابية الرئاسية الأمريكية عام ١٩١٦، فأبدى اهتماماً باليهود المتواجدين في فلسطين، فوجّه لأول مرة نداءً إلى الناخبين اليهود على أساس اهتمامهم بالصهيونية، وخلال هذه الانتخابات أُدخل ما سُمي بـ «التصويت اليهودي» في معادلة السياسات الأمريكية الداخلية[٣٤]. وكان «ديفيد هنتر ميلر» (Dived H. Miller) المستشار القانوني للرئيس «ويلسون»؛ قد أشار إلى أن قاعدة تقرير المصير التي نادى بها «ويلسون»؛ من شأنها أن تحول دون إنشاء دولة يهودية في فلسطين؛ إلاَّ أن مستشاري الرئيس «ويلسون» أعدّوا مذكرة قُدمت إلى مؤتمر باريس للسلام عام ١٩١٩، نصت على الاعتراف بالدولة اليهودية حينما تبرز إلى الوجود[٣٥]. **وبقيت السياسة الأمريكية ثابتة على مواقفها طيلة عقدين من الزمن، توالى خلالها على الرئاسة ثلاثة رؤساء أمريكيين، اتبعوا السياسة نفسها فيما يخص القضية الفلسطينية وهم**: «وارين هاردينغ» (١٩٢١– ١٩٢٣) (Warren G. Harding)، و «كالفين كوليدج» (١٩٢٣ – ١٩٢٩) (Calvin Coolidge)، و «هربرت هوفر» (١٩٢٩ – ١٩٣٣) (Herbert Hoover) ، ولكن الالتزام الأمريكي تجاه الحركة الصهيونية بدأ فعلياً مع نهاية الحرب العالمية الثانية؛ لأن الفترة ما بين الحربين العالمية الأولى والثانية، شهدت نوعاً من الدعم وليس الالتزام الفعّال؛ أي أن الولايات المتحدة أخذت دور بريطانيا الداعم بل والمتطابق مع موقف الحركة الصهيونية[٣٦].

وكان الزعماء الصهاينة يدركون أهمية مؤسسة الكونغرس في نجاح مشروعهم؛ وكان ثمة اعتقاد بأن الدعم الأمريكي سيؤمّن لهم تنفيذ تصريح بلفور، فاتجهوا إلى مجلسي: الشيوخ والنواب، وتمكنوا من كسب دعم أهم كبار الشخصيات في الإدارة الأمريكية والكونغرس، وكان على رأس هؤلاء الرئيس «وارين غاماليل هاردينغ» (١٩٢١ – ١٩٢٣) (Warren G. Harding) و «هنري كابوت لودج» (Henry C. Lodge) ، فقد قدّم الأخير مذكرة لمجلس الشيوخ في ٢ نيسان (أبريل) ١٩٢٢، جاء فيها: « **بما أن الولايات المتحدة تؤيد إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وفقاً لنص إعلان الحكومة البريطانية في ٢ تشرين ثانٍ (نوفمبر) ١٩١٧... لذلك يجب أن يكون لليهود وطن قومي في البلد، الذي كان مهد عرقهم، وحيث عاشوا وعملوا لآلاف السنين؛ وأن**

بريطانيا ستؤمن لهم الحماية». أما في مجلس النواب فقد قدّم النائب «هاملتون فيشر» مشروع قرار للمجلس في الرابع من الشهر نفسه، طالب فيه بمساعدة الشعب اليهودي من أجل إعادة بناء وطنه القديم في أرض آبائه، مع الأخذ بالاعتبار حقوق جميع السكان في فلسطين(٣٧). وسُجِّل قرار مجلس النواب –بالفعل– في محضر الكونغرس كتوصية بمشروع، وفي ١١ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٢ استلم مجلس النواب التصديق من وزارة الخارجية، ثمَّ وقّع عليه الرئيس «هاردينغ»، والذي جاء فيه «**اتخذ مجلسا الشيوخ والنواب في الولايات المتحدة الأمريكية مجتمعين في الكونغرس، قراراً بتأييد الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين؛ ويُفهم بوضوح أنه لن يحدث أية إساءة للحقوق المدنية والدينية للمسيحيين والطوائف الأخرى غير اليهودية في فلسطين...**»(٣٨).

يتضح مما سبق بيانه؛ أن الإدارة الأمريكية ومؤسساتها الدستورية، قد تبنت رسمياً كل حرفٍ ورد في تصريح بلفور، دون أي تعديل يُذكر، وبذلك أخذ رؤساء الولايات المتحدة على عاتقهم منذ ذلك الحين إلزام أنفسهم بالموقف الصهيوني، وبالتالي أخذ كل رئيسٍ تالٍ بالتعبير عن تعاطفه مع الحركة الصهيونية وبأهدافها، في إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

وكنتيجة منطقية لفشل الحكومة البريطانية في إقرار ما ورد في تقرير اللجنة الملكية (تقرير بيل) في عام ١٩٣٧م، من تقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية، فقد اضطرت لاحقاً لإصدار الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩م، والذي حدد عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين بـ ٧٥،٠٠٠ مهاجر في مدة خمس سنوات، وتحديده لفترة انتقالية مدتها عشر سنوات، يتم خلالها نقل السلطة تدريجياً إلى الفلسطينيين، كان رد القادة الصهاينة على هذا الكتاب؛ بأن نقلوا قاعدة عملياتهم السياسية من لندن إلى واشنطن، حيث ضاعفوا جهودهم للحصول على التزام سياسي أمريكي، ومن جهةٍ أخرى اتجهوا إلى تقوية نشاطهم العسكري في فلسطين؛ الأمر الذي أكّده «بن غوريون» بأنه كان مقتنعاً؛ بأن الميدان الرئيسي لجهود الصهيونية خارج فلسطين ليس بريطانيا؛ وإنما الولايات المتحدة الأمريكية(٣٩).

وكان مؤتمر «بلتيمور» الصهيوني الذي انعقد في مدينة نيويورك الأمريكية في آيار (مايو) ١٩٤٢، هو التاريخ الرسمي لكي تتبنى الإدارات الأمريكية المتعاقبة فيما بعد، ليس خدمة مشروع إنشاء دولة إسرائيل فحسب، بل إقامة دولة يهودية بكل ما يعني هذا المصطلح من توصيف ديني، لا يوجد له مثيل في أنحاء المعمورة كافة، فخلال هذا المؤتمر أعلن المجتمعون فيه ضرورة إقامة الدولة اليهودية، بحيث تكون جزءاً من العالم الديمقراطي

الجديد، أي عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وإطلاق الهجرة اليهودية، وإنشاء جيش يهودي له رايته الخاصة والاعتراف به، وكانت تلك أول مرة تظهر فيها نواياهم الحقيقية وبصورة علنية وفي مؤتمر رسمي، فأصبحت تلك المقررات بذلك برنامج الحركة اليهودية الجديد؛ مع الإشارة إلى أن الحزبين الأميركيين: الديمقراطي والجمهوري أخذا في التنافس خلال انتخابات الكونجرس ورئاسة الدولة بعد عام ١٩٤٤، لاسترضاء اليهود الأميركيين كسباً لأصواتهم [٤٠]. فقد أكّد الرئيس «فرانكلين روزفلت» في تشرين أول (أكتوبر) ١٩٤٤م، في رسالةٍ وجهها إلى مؤتمر عقده الصهاينة الأمريكيون، التزام حزبه بتحقيق الأهداف الصهيونية، وهو ما تناغم مع ما خططت له الحركة الصهيونية، بحيث يتجاهل وجود قومية وهوية فلسطينية في سياسته نحو فلسطين[٤١].

ومن الإنصاف الإشارة هنا ولو بسطورٍ مقتضبة إلى أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المسألة الفلسطينية ابتداءً من عام ١٩٤٤، وما رافقها من ارتماء الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة في أحضان اللوبي الصهيوني فيها، وتنافسهما لتسهيل المقوّمات كافة لإعلان ولادة الكيان اليهودي الجديد، قد بزَّت السياسة البريطانية منذ إصدار تصريح بلفور وحتى انتهاء فترة الانتداب على فلسطين، فما عجزت بريطانيا عن تقديمه، عملت القوة العظمى الجديدة والوريثة الرسمية للسياسة الاستعمارية في منطقة الشرق الأوسط، على تحقيقه بمختلف السبل.

أما الرئيس «هاري ترومان» (١٩٤٥ – ١٩٥٣) (Harry S. Truman) ، فقد عمل كل ما في وسعه لخدمة المشروع الصهيوني؛ على اعتبار أن الدولة اليهودية القادمة ستكون مناوئة للمد السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط، وحارساً لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة[٤٢]، وفي عهده أيضاً بات هدف الصهيونية واضحاً لا لبس فيه، ولا يقتصر على إلغاء الكتاب الأبيض وتشجيع الهجرة، بل على إقامة الدولة اليهودية[٤٣].

القرار الدولي ١٨١ وتثبيت مصطلح الدولة اليهودية:

ولمَّا كانت علاقة اليهود وممثليهم في المنظمة الصهيونية العالمية، قد ترسّخت مع الإدارة الأمريكية خاصة في فترة حكم الرئيس «ترومان»؛ فإنهم كانوا مؤيدين بشدة للقرار البريطاني برفع القضية إلى المؤسسة الدولية الأولى؛ التي أسسها المنتصرون بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، وهم الداعمون أصلاً لحق اليهود في إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين، وبصرف النظر عن الخدمات الجليلة التي قدّمها «ترومان» للمشروع الصهيوني، فقد دخلت القضية الفلسطينية منعطفاً خطيراً عام ١٩٤٧م.

وعلى أية حال؛ فقد قررت بريطانيا نهائياً إحالة القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، التي تخضع فيها الدول الصغرى لنفوذ الولايات المتحدة، ففي ٢٨ نيسان (أبريل) ١٩٤٧ انعقدت الجلسة الأولى بناءً على طلب بريطاني، وكانت لجنة سياسية قد تشكّلت واستمعت للأطراف كافة، وانتهت إلى قرارٍ بتأليف لجنة دولية لتقصي الحقائق في القضية الفلسطينية (يونسكوب) (UNSCOP) ، تشترك فيها إحدى عشرة دولة، مهمتها بحث المشكلة الفلسطينية من جميع جوانبها، والتعرّف على أحوال اليهود في أوروبا؛ وأن ترفع هذه اللجنة توصياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة في وقتٍ لا يتجاوز الأول من أيلول (سبتمبر) من العام نفسه[٤٤].

ودون الحاجة للتطرّق لمجريات اللجنة الدولية وما دار خلالها، توصّلت تلك اللجنة إلى مشروعين: يقضي الأول: بتقسيم فلسطين إلى دولتين: إحداهما عربية والأخرى يهودية، وهو ما سُمي بمشروع الأكثرية؛ على أن تُصبح الدولتان المقترحتان مستقلتين بعد مرحلة انتقال تدوم عامين، ويجب عليهما الموافقة على دستور كلٍ منهما، ثمَّ توقّع معاهدة توطيد النظام والتعاون الاقتصادي، وإقامة اتحاد اقتصادي يهدف إلى استثمار المرافق العامة؛ على أن تتولى بريطانيا الحكم في مرحلة الانتقال تحت إشراف الأمم المتحدة. ويقضي المشروع الثاني: ويُسمى بمشروع الأقلية بقيام حكومتين في فلسطين مستقلتين استقلالاً ذاتياً، وتتألف منهما دولة اتحادية عاصمتها القدس، ويُنتخب مجلس تأسيسي لوضع الدستور، وتتناول سلطة الحكومة الاتحادية قضايا الدفاع والشؤون الخارجية والمصالح الاقتصادية المشتركة، وينتخب مجلس الاتحاد رئيس الدولة [٤٥].

ومهما يكن من أمر؛ فبعد مناورات عدة من جانب الولايات المتحدة، صوّتت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين ثانٍ (نوفمبر) ١٩٤٧م على المشروع الأول (أي: مشروع الأغلبية)، وحاز المشروع الذي حمل اسم القرار رقم (١٨١) على أغلبية أصوات الأعضاء[٤٦]؛ وتبلغ مساحة الدولة اليهودية في هذا القرار ٥٥٪ من أرض فلسطين التاريخية، وتشمل الجليل والنقب ومعظم السهل الساحلي، بينما قبل إصدار هذا القرار لم يكن اليهود يملكون سوى خُمس أراضي هذه المنطقة، وهو على أية حال تقسيم شبيه بما طالب به القادة الصهاينة في مذكرة الوكالة اليهودية إلى مؤتمر لندن في آب (أغسطس) ١٩٤٦[٤٧].

والواضح أن بريطانيا ضغطت على الأمم المتحدة لاتخاذ قرار التقسيم دون دراسة كافية، وفي وقتٍ قصير لا يُسمح خلاله للدبلوماسية العربية باتخاذ الإجراءات الكفيلة بإقرار الحقوق الوطنية الفلسطينية، كما ضغطت على عددٍ كبير من أعضاء الجمعية العامة،

سواء كان ذلك أثناء عملية اختيار أعضاء اللجنة الدولية أم أثناء التصويت على القرار الصادر عنها(٤٨)؛ كما أنها أعدّت برنامجها الخاص بالانسحاب من فلسطين، بالتنسيق مع قادة الحركة الصهيونية، لكي تتمكن الأخيرة من إقامة دولتها، والاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من أراضي فلسطين(٤٩). ويبدو أن ثمة اتفاقاً تمَّ بين الحكومة البريطانية والملك عبد **الله** الأول، سبق التصويت على القرار ١٨١، فبريطانيا وصلت إلى رأي نهائي من حيث موقفها من القضية، فقررت القبول بقيام كيان يهودي مستقل في فلسطين، ما دام ذلك لا يتعارض مع استمرار مصالحها في المنطقة، من خلال اتفاقها مع الملك عبد **الله** في الحفاظ على تلك المصالح من وراء ضم القسم العربي الذي سيقره قرار التقسيم إلى مملكته الخاضعة لبريطانيا مباشرة؛ والواضح أن السيناريو الذي أعده الإنكليز لكي يستولي عبد **الله** على المنطقة العربية من قرار التقسيم، هو دخوله الحرب بعدما تنسحب هي نهائياً من فلسطين(٥٠).

ويبقى لنا أن نتساءل عن **الدافع وراء إصرار الدول الكبرى على إصدار الأمم المتحدة نصاً صريحاً، يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين، إحداهما يهودية**؟؛ وأن نتساءل كذلك عن **السبب الذي دعا الحركة الصهيونية إلى قبول ذلك القرار، والسبب وراء تسمية تلك الدولة باسم دولة إسرائيل**؟

سبق وأن أشرنا إلى أن بريطانيا، وضعت اللبنة الأولى لبناء الوطن القومي اليهودي، من خلال إصدار تصريح بلفور عام ١٩١٧م، ثمَّ رصّت المدماك الأول في ذلك البنيان بإصدار تقرير اللجنة الملكية (تقرير بيل) عام ١٩٣٧م؛ وعلى الرغم من أن هذا التقرير لم يأخذ صفة دولية؛ فإنه يبقى القالب الذي على أساسه صِيغ وحُبك قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧، بصرف النظر عن الاختلافات في رسم الحدود في التقريرين. ومع ذلك يبقى القرار ١٨١ الأهم والأخطر؛ لأنه حمل صفة قانونية ملزمة من الأمم المتحدة لتطبيقه على أرض الواقع، رغم ما فيه من ظلم بحق الفلسطينيين أصحاب الأرض الأصليين، الذين بات من حقهم فقط –طبقاً لقرار التقسيم– ٤٥٪ من فلسطين ليقيموا عليها دولة؛ هذا إن صدقت نوايا المخططين للقرار ١٨١؛ فالقرار ينص على تقسيم فلسطين إلى دولتين: إحداهما عربية، والأخرى يهودية، ففيما يخص الدولة العربية؛ لم يذكر القرار صراحة على أن مسؤولية الحكم فيها للفلسطينيين؛ وإنما تعمّد واضع القرار استخدام صيغة مبهمة قابلة للتأويل، فلم يحدد القرار جنسية تلك الدولة العربية ولا جنسية رئيسها، وهذا أمرٌ لا يجوز في القانون الدولي؛ وإلاَّ لكنا سمعنا عن دولة لاتينية أو غير ذلك.

وفيما يخص تسمية الدولة الأخرى التي شملها قرار التقسيم بالدولة اليهودية؛ فالأمر لا يحتاج لكثير من العناء لنتأكد أن الإمبريالية البريطانية ووريثتها في حكم منطقة الشرق الأوسط الولايات المتحدة الأمريكية البروتستانتية؛ دأبتا معاً على تنفيذ مخططات الحركة الصهيونية منذ القرن التاسع عشر، بتحويل فلسطين إلى وطن قومي لليهود أولاً، ثمَّ إلى دولة يهودية ثانياً.

ومن المعلوم أن ثمة فرقاً قانونياً بين مصطلحي: **الوطن القومي والدولة**، فالأول يُسمح بالإقامة فيه لأناس دون الحق لهم بامتلاك السلطة، أما الآخر فهو عبارة عن أرضٍ وشعبٍ وسيادةٍ كاملةٍ غير منقوصة(٥١). فالدول الكبرى وبتأثيرٍ من القادة الصهاينة والوكالة اليهودية، عملت على إبقاء جذوة فكرة التقسيم قائمة، كما كان الأمر مع تقرير لجنة بيل عام ١٩٣٧، ولكن مع إدخال بعض التعديلات الجوهرية، ليتلاءم ومصالح الدولة اليهودية المقترحة؛ والواضح أن التأثير المهم والأبرز كان من جهات ثلاث هي: بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ولكل طرفٍ من تلك الأطراف مسوغاته في التأثير.

فبريطانيا القوة المنتدبة على فلسطين؛ تريد أن تُنهي انتدابها بعد أن رسّخت أقدام اليهود في فلسطين، من خلال فتحها باب الهجرة على مصراعيه أمامهم، ومن ثمَّ وضع حجر أساس الدولة اليهودية، كفكرة يمكن التعاطي معها، وهذا ما ظهر جلياً من خلال تقرير لجنة بيل، وبذلك تكون بريطانيا هي صاحبة الفضل الأول والأهم في تحقيق مآرب الحركة الصهيونية، في المطالبة بدولة يهودية بدلاً من وطن قومي يهودي، كما سبقت الإشارة.

أما الولايات المتحدة؛ فبحكم تبني الإدارة الأمريكية ومؤسساتها التشريعية، ونفوذ وسائل الإعلام واللوبي الصهيوني فيها للمخططات الصهيونية، فقد عمدت منذ بداية الحرب العالمية الثانية، وحتى صدور قرار التقسيم الدولي رقم ١٨١، إلى جعل الحلم اليهودي بخلق دولة يهودية من العدم، حقيقة واقعة على الأرض، وبالتالي بالإمكان اعتبار جهود الرئيس «ترومان» في هذا الصدد، المعْلم الرئيس لتنفيذ ذلك الحلم. ولا يفوتنا الإشارة هنا إلى أن انتماء بريطانيا إلى المذهب الإنجليكاني والولايات المتحدة إلى المذهب البروتستانتي– اللذين يؤمنان بضرورة إعادة اليهود إلى فلسطين، ومن ثمَّ خلق دولة يهودية على أراضيها – قد أدى دوراً مهماً وبارزاً في هذا المضمار؛ وبالتالي فإن العامل الديني أدى دوراً واضحاً في التنسيق بين الطرفين مع الحركة الصهيونية، التي استفادت من دعمهما؛ على الرغم من أن نظامي الحكم في الدولتين علماني وليس ثيوقراطياً.

أما الاتحاد السوفيتي؛ فإن لم يكن دوره بارزاً كدوري: بريطانيا والولايات المتحدة، لكنه أراد من **استصدار قرار التقسيم الدولي ١٨١ وتحقيقه أمور عدة، منها:**

١. عدم قيام دولة قومية لليهود؛ لأنه أصلاً لا يعترف بالقوميات؛ وبخاصة أنه كدولة مبنيّة على قوميات متعددة الإثنيات، كان هدفه صهر تلك القوميات في بوتقة واحدة، هي بوتقة الفيدرالية الروسية؛ لذا فإنه أراد للدولة اليهودية أن تكون دولة إثنية لا قومية.

٢. إنه أراد التخلّص نهائياً من الأقلية اليهودية المتواجدة على أرضه، بتشجيعها على الهجرة إلى تلك الدولة المقترحة.

٣. إن الاتحاد السوفيتي لم يكن وقتذاك قد دخل مرحلة الحرب الباردة مع الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي لم تكن له مصالح سياسية واقتصادية مع الدول العربية، فكان بذلك من أوائل الدول التي اعترفت بقرار التقسيم المذكور.

وفيما يخص السبب الذي دعا الحركة الصهيونية إلى قبول ذلك القرار، والسبب وراء تسمية تلك الدولة باسم دولة إسرائيل، فتلك الحركة وجدت من المفيد الاستفادة من الظروف الدولية الجديدة، في ظل تطور الموقف الأمريكي الجديد في التعامل مع دول المنطقة من جهة، وتناغم سياساتها مع الدول الأوروبية ومنظومة الدول الكبرى من جهةٍ أخرى. لذا وجدنا موقف اليهود مما دار قُبيل انتهاء لجنة تقصي الحقائق (يونسكوب) مِن أعمالها، موقفاً متقدماً وإيجابياً في التعامل مع أعضائها، فقد قدّمت الوكالة اليهودية مذكرات عدة إلى تلك اللجنة، ثمَّ أوفدت شخصيات صهيونية عدة للاجتماع مع أعضاء اللجنة، فقد أشار «هليل سيلفر» (Hillel Silver) أحد هؤلاء الأشخاص الذين قابلوا اللجنة إلى بيانٍ ذُكر فيه اقتناع الوكالة اليهودية بجدوى اهتمام هيئة دولية بمشكلة فلسطين؛ وادّعى أنَّ الوكالة مفوّضة بموجب صك الانتداب للتحدث باسم يهود العالم في أمور الوطن القومي اليهودي؛ وأوضح أنه بينما الوطن القومي ما زال تحت التأسيس؛ فإن المجتمع الدولي يتطلع إلى استكمال الهجرة اليهودية في فلسطين، وخلق الدولة اليهودية فيها(٥٢)، أما المؤتمر الصهيوني العام الذي كان مجتمعاً في زيوريخ وقت إعلان تقرير اللجنة في ٣١ آب (أغسطس)، فقد وافق على المشروع الأول (أي: المشروع الذي يوصي بالتقسيم) بأغلبية ٥١ صوتاً ضد ١٦٥٣.

وعلى أية حال؛ فقد فرح قادة الحركة الصهيونية بقرار التقسيم، ورغم عدم قناعتهم بحجم الدولة المقترحة؛ إلاَّ أنهم كانوا مسرورين لأن الدولة اليهودية سترى النور وفق القانون الدولي، ولم يعودوا بحاجة لاقتصار حجتهم على الحقوق الدينية والتاريخية؛ ناهيك عن أن قرار التقسيم كان ذا صبغة قانونية أقوى من تصريح بلفور، فقرار التقسيم

ينص على إقامة دولة يهودية، بينما تصريح بلفور نصَّ على إقامة وطن قومي يهودي فقط[٥٤].

وتبقى نقطة مهمة مفادها أن قراري: لجنة بيل عام ١٩٣٧م والقرار رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧م؛ لم يكن ضمن حدود الدولة اليهودية فيهما منطقة الضفة الغربية، أو ما يُطلق عليها الإسرائيليون يهودا والسامرة[٥٥]، والحقيقة فإن ذلك أمرٌ ليس بمستغرب؛ فاليهود لم يهتموا منذ بداية اهتماماتهم بالهجرة إلى فلسطين بالاستقرار في المناطق المتكدسة بالسكان العرب، ما عدا مدينة الخليل؛ لذا فعند صدور القرار ١٨١، لم يكن لهم وجود ذو بال في تلك المنطقة، لكن هذا لا يعني أنهم أخرجوها من حساباتهم المستقبلية.

وفيما يتعلق بتسمية الدولة اليهودية المقترحة بإسرائيل؛ فإنها لم تلقَ كثيراً من الدراسات والاهتمام؛ وإننا من باب الاجتهاد نقول إن هذا الأمر تمَّ؛ لأن القائمين على أمر الزعامة الصهيونية وقتذاك كـ «ديفيد بن غوريون» وغيره، لم يكونوا من المتدينين أصلاً بل اتسموا بالفكر العلماني، فآثروا تسمية الدولة اليهودية المقترحة باسم «دولة إسرائيل»، لتكون مقبولة دولياً وإقليمياً؛ ومع ذلك فإنهم احتفظوا لأنفسهم في الحق بتغيير هذا الاسم لاحقاً إذا ما اقتضت الظروف ذلك؛ ناهيك عن الدولة المقترحة لليهود لم تكن خالية من الجنس العربي بعد للإدعاء بنقاء دولتهم اليهودية؛ إذن من وجهة نظرهم يجب إخلاء تلك الدولة من العرب الفلسطينيين أولاً، ثمَّ إعلان يهودية الدولة رسمياً.

ومن الأدلة التي تبيّن علمانية قادة إسرائيل كـ «ديفيد بن غوريون»؛ أنه شكك بما ورد في العهد القديم من روايات وأساطير؛ فبينما نصْ التوراة يقول إن عدد بني إسرائيل الذين خرجوا مع موسى عليه السلام من أرض مصر هم ستمائة ألف عدا الأولاد؛ نجد أن «بن غوريون» في إحدى جلسات الكنيست الإسرائيلي؛ يرجّح جدياً بأن ذلك العدد لم يتجاوز ٦٠٠ فقط أو أقل؛ لأن مثل هذا العدد هو الذي كان بإمكان أي قائد كموسى قيادته، وتدبير شؤونه في مثل ذلك الزمان[٥٦]. وبناءً على ما سبق ذكره؛ وجدنا قادة دولة إسرائيل منذ إعلان ولادتها في ١٤ آيار (مايو) ١٩٤٨، وحتى العام ٢٠٠٧ لم يُظهروا أية إشارة ليهودية دولتهم، لكن الظروف الإقليمية والدولية المعاصرة في العام الأخير، حتّمت على قادتها إعادة التفكير من جديد بتبني يهودية الدولة، كما سترد الإشارة لاحقاً.

محاولات إحياء مصطلح يهودية دولة إسرائيل من خلال تصريحات قادتها:

بادئ ذي بدء يجب أن نذكر ما تعنيه يهودية الدولة عند الإسرائيليين بناءً على وجهة نظرهم، ثمَّ ننطلق لتفنيد وجهة النظر تلك، فحسب وجهة نظر إسرائيلية رسمية، وهي وزارة الخارجية الإسرائيلية؛ فإن «**دولة إسرائيل هي أولاً وأخيراً دولة يهودية، في ضوء حق**

الشعب اليهودي في دولة مستقلة واحدة تابعة له، وفي ضوء العلاقة التاريخية المذكورة في التوراة بين الشعب اليهودي وأرض إسرائيل... »[٥٧].

ودون أن نخوض في تفاصيل التاريخ القديم؛ فالثابت تاريخياً أن مكوث بني إسرائيل على أرض فلسطين كان دائماً مكوثاً مؤقتاً، ولم يحمل صفة الديمومة مطلقاً من لدن يعقوب عليه السلام، وحتى طردهم نهائياً منها على أيدي الرومان؛ والثابت تاريخياً أيضاً أنه لم يكن لهم طيلة مكوثهم في فلسطين، لا عادات ولا لغة ولا ثقافة ولا خطط مستقبلية، وحتى عقيدتهم كانت محل شبهات؛ فمع بداية دعوة موسى عليه السلام لهم عبدوا العجل في صحراء سيناء وهو بين ظهرانيهم، وحيناً عبدوا الآلهة الوثنية الكنعانية زمن حكم القضاة، وحيناً عبدوا الإله تموز في بابل أثناء فترة السبي البابلي. أما موضوع اللغة فهو فرية أرادوا من خلالها إرجاع تاريخهم إلى أزمنة سحيقة؛ لكن الثابت تاريخياً أن اللغة العبرية لم تكن موجودة أصلاً مع بداية ظهور بني إسرائيل؛ وإنما اللغة العبرية ابتكرها الكاهن عزرا أثناء السبي البابلي وليس قبل ذلك مطلقاً، فإبراهيم عليه السلام كان يتحدث باللغة الأكادية العراقية، واسحق ويعقوب باللغة الكنعانية حيث وُلدوا، ويوسف وموسى باللغة الهيروغليفية المصرية حيث تربيا ونشأ، وداود وسليمان باللغة الكنعانية حيث وُجدا[٥٨].

أضف إلى ذلك وهو الأهم أن يهود اليوم الذين يطالبون بدولة يهودية على أرض فلسطين، ليسوا هم بنو إسرائيل الذين نزلت عليهم الرسالات والأنبياء؛ فموسى عليه السلام لم تتنزّل عليه ديانة مخصوصة تُدعى «**الديانة اليهودية**»، بل دعاه ربه لنشر «**دعوة التوحيد أو الإسلام**»، كما نزلت على الأنبياء من قبله من لدّن نوح وإبراهيم وحتى محمد، فالأنبياء كافة كلّفهم **الله** بنشر ديانة واحدة لا ثاني لها وهي التوحيد، بالتالي فالقوم أو الشعب الذين بُعث فيهم موسى ليسوا الشعب اليهودي، بل هم بنو إسرائيل؛ فأصبح أتباعه يتسمَّون بـ «**الموسويين**» نسبة إليه؛ فإذا لم يكن ثمة يهودٌ لا في زمن موسى ولا في زمني: داود وسليمان عليهم السلام؛ فإن الثابت تاريخياً أن مصطلح الشعب اليهودي ظهر للعلن وللمرة الأولى، في أواخر فترة مكوث بني إسرائيل في بابل زمن الكاهن عزرا الذي اخترع بالاشتراك مع ملك الفرس «ارتحشتا الأول» (٤٦٥ – ٤٢٥ ق. م) ما تسمّى اليوم بالديانة اليهودية، نسبةً إلى منطقة يهوذا الفلسطينية التي أُجلوا عنها زمن الملك الكلداني «نبوخذ نصَّر»[٥٩]. وبناءً على التوصيف السابق؛ وأيّاً كان مصدر ديانة اليهود؛ والتي نفضّل أن نطلق عليها مصطلح «**الشريعة اليهودية**»؛ فإن ما يُطلق عليه اليوم اسم الشعب اليهودي هو تسمية خاطئة؛ فالشعوب لا تتسمّى بأسماء دياناتها؛ وإلاَّ لجاز للبعض التسمي بالشعب الإسلامي أو الشعب المسيحي أو الشعب البوذي... الخ.

ومهما يكن من أمر؛ فمنذ العام ٢٠٠٧ وتصريحات القادة الإسرائيليين لم تتوقف إلى الدعوة بيهودية دولة إسرائيل[٦٠]، **بمناسبة أو بدون مناسبة؛ وقد وردت تلك التصريحات على لسان كلٍ من**: «شمعون بيرين»(Shimon Peres) رئيس إسرائيل، و «أيهود أولمرت» (Ehud Olmert) رئيس الوزراء السابق عن حزب كاديما، و «تسيبي ليفني» (Tzipi Livni) وزيرة الخارجية في حكومته، و «بنيامين نتنياهو» (Benjamin Netanya-hu) رئيس الوزراء الحالي عن حزب الليكود، و «أفيغدور ليبرمان» (Avigdor Lieberman) وزير خارجيته الحالي، وكان «نتنياهو» قد صرّح عند افتتاح الدورة الشتوية للكنيست الإسرائيلي عام ٢٠٠٩: بأن «**حق وجود دولة يهودية وحق الدفاع عن النفس، هما اثنان من أركان وجود شعبنا، وهناك ترابط عضوي بين هذين الحقيْن...**»[٦١]؛ والواضح هنا فيما يخص قوله «**دولة خاصة بنا**»، أي: **دولة يهودية**؛ وبذلك يمكن القول إن مصطلح أو تسمية «**دولة إسرائيل**» باتت جزءاً من الماضي– حسب وجهة نظره.

وكان نتنياهو من قبل، قد أدلى بكلمة خلال جلسة الكنيست لإحياء ذكرى زئيف جابوتينسكي زعيم التيار التصحيحي الصهيوني اليميني وحركة «بيتار»، في ٢٢ تموز (يوليه) ٢٠٠٩، أكّد فيها: «**إننا نطرح في هذه الأيام بالذات مطلباً حازماً وحاسماً وواضحاً، ينص على اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل كدولة الشعب اليهودي، كدولة يهودية؛ إن هذا الاعتراف ضمن اتفاق السلام يُعتبر أمراً أساسياً ومبدئياً وضرورياً... غير أن السلام هو الذي يستوجب هذا الاعتراف؛ إذ لن يكون السلام في أفضل الحالات– بغياب اعتراف فلسطيني بدولة إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي– إلاَّ اتفاقاً خالياً من أي مضمون حقيقي يسمح للفلسطينيين بتربية أطفالهم على النظر إلى جيرانهم اليهود؛ بأنهم يقيمون دون حق في أرض مغتصبة يجب تحريرها فيما بعد بطرق أخرى**»[٦٢].

وهنا، وحسب ما قاله نتنياهو؛ بالإمكان التوقّف عند نقطة مهمة وخطيرة جداً؛ تفيد بأن كل ما يعني الإسرائيليين من اعتراف الفلسطينيين ثم بقية العرب بيهودية دولتهم؛ ينصب في الأساس على أن يمسح الفلسطينيون ويزيلون من أذهانهم، ومن ثمَّ من أذهان أطفالهم؛ بأن فلسطين التاريخية كانت في يوم من الأيام ملكٌ لهم؛ بل الأكثر من ذلك هو إقرار الفلسطينيين رسمياً بأن هؤلاء اليهود الذين وفدوا إلى فلسطين من كل فجٍّ عميق، هم أصحاب الأرض الحقيقيين؛ وبأن الفلسطينيين لم يكونوا سوى مغتصبين لممتلكات اليهود منذ مئات السنين.

ثمَّ تعددت كذلك مشروعات القوانين المقدمة للكنيست الإسرائيلي بحظر الاحتفال بيوم النكبة الذي يحتفل به فلسطينيو إسرائيل سنوياً، وضرورة تأكيد الولاء والانتماء لإسرائيل وحظر المشاركة في الانتخابات الإسرائيلية لتلك الأحزاب العربية التي لا تعترف بإسرائيل كدولة يهودية(٦٣). والحقيقة فإن اختيار هذا التاريخ لم يأتِ من فراغ؛ وإنما هو تاريخٌ مدروس بدقة وعناية فائقة؛ **وبإمكان الباحث أو المؤرخ أو السياسي من باب الاجتهاد وبعض الدراية بالشأن الإسرائيلي؛ أن يحدد دوافع تلك التصريحات**:

◄ **فأولاً**: فإن العمل على تأسيس يهودية الدولة، بدأ رسمياً منذ شهر كانون ثانٍ (يناير) ١٩٩١ بالتحديد؛ وذلك خلال عملية عاصفة الصحراء، التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها من نحو ٣٠ دولة، بما فيها بعض الدول العربية؛ لإخراج العراق من الكويت، ونتيجة للتعاطف: الرسمي والشعبي الفلسطينيين مع العراق، فقد عمدت إسرائيل إلى فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، فحسب ما ذكرت «عميرة هس» (Amira Hass) الصحفيّة بجريدة «ها آرتس» الإسرائيلية؛ بأن عملية الفصل تلك أدّت للتضييق على سكان تلك المناطق؛ حيث لم يعد بمقدورهم التنقّل بين تلك المناطق إلاَّ بتصريح أمني من الجيش الإسرائيلي؛ وبالتالي فإن فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية لم يتم في أعقاب الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة خلال شهر آب (أغسطس) ٢٠٠٥، بل في عام ١٩٩١. وعملية الفصل تلك كانت أول خطوة فعلية وعملية لتطبيق سياسة يهودية الدولة، وذلك من خلال حشر الفلسطينيين في معازل بشرية، غير مرتبطة جغرافياً، تمهيداً لاقتلاعهم منها، أو تشجيعهم على الهجرة منها إلى الخارج(٦٤).

◄ **وثانياً**: بعد تولية الرئيس الأمريكي «جورج بوش الابن» (George W. Bush) سدة الحكم في الولايات المتحدة؛ رأى قادة إسرائيل أن الفرصة الذهبية لتنفيذ مخططاتهم دُفعةٍ واحدة باتت وشيكة؛ فالرئيس الأمريكي وأركان إدارته ينتمون إلى التيار المسيحي الصهيوني، الذي يؤمن بخدمة دولة إسرائيل وخدمة اليهود إيماناً مطلقاً؛ وبناءً عليه فكمثرى الدولة اليهودية أضحت ناضجة أكثر من أي وقتٍ مضى؛ واستغلّ قادة إسرائيل عدة مناخات صعبة مرّت بالعالم، منها: أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١، وغزو أفغانستان في أواخر العام نفسه، واحتلال العراق في عام ٢٠٠٣، ورضوخ معظم أنظمة الحكم في العالم بما فيها الأنظمة الرسمية العربية والإسلامية للهيمنة الأمريكية، ووفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات أواخر العام ٢٠٠٤، الذي كان يمثّل صِمام الأمان للسياسة الفلسطينية والمقاومة الوطنية معاً؛ فبوفاته فقد الشعب الفلسطيني الزعيم الكاريزما، فانحدر الفلسطينيون من سيءٍ إلى أسوأ.

◄ **وثالثاً**: أرادت إسرائيل وما زالت تريد استغلال ما تشهده الساحة الفلسطينية من انقسام سياسي بين الفصائل والتنظيمات الفلسطينية، والتي تشهد في هذه الأيام انفصاماً في شخصيتها الوطنية من جهة؛ وأرادت وما زالت تريد أن تستغل الصراع الدموي بين قطبي السياسة الفلسطينية: حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) من جهةٍ أخرى؛ حيث يعتقد قادة إسرائيل أنه بمقدورهم استغلال تلك الخلافات والصراعات لتنفيذ أجندتهم الخاصة، بفرض ما يريدون على المفاوض الفلسطيني.

◄ **ورابعاً**: ومع دخول المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية منعطفاً، يقتضي الدخول في تسوية سلمية لقضايا الحل النهائي كالقدس واللاجئين والحدود والمياه، أعاد قادة إسرائيل مسألة يهودية دولتهم إلى السطح من جديد، بل أكثر من ذلك فقد طالبوا الفلسطينيين بالاعتراف بيهودية دولة إسرائيل، كشرطٍ مسبق للتفاوض حول تلك القضايا؛ وهم بذلك يدركون أنهم يضعون شرطاً تعجيزياً يعلمون مسبقاً استحالة تحقيقه، وذلك للتنصّل تماماً من أية التزامات مستحقة عليهم لحساب الطرف الفلسطيني.

وفي السياق نفسه؛ فإن البروفيسور «شلومو زانت» (hlomo Zant) أستاذ الدراسات التاريخية بجامعة تل أبيب، اعتبر في مقابلة أجرتها معه صحيفة «فرانكفورتر روند شاو» الألمانية؛ أن إصرار قادة إسرائيل على مطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بها كدولة يهودية؛ فإنه يمثّل تطوراً خطيراً في بلدٍ ربع سكانه من غير اليهود[٦٥]. وفي دراسة أخرى للبروفيسور ناجي شراب، أستاذ العلوم السياسة بجامعة الأزهر – غزة؛ أوضح من خلالها أن الخطاب السياسي الإسرائيلي يكشف على كل مستوياته، طبيعة الأزمة التي تعيشها إسرائيل وأبعادها، وهى أزمة ممتدة صاحبت وما زالت قيام إسرائيل، فعلى الرغم من قيام إسرائيل كدولة؛ إلاَّ أن هذه الدولة ما زالت تعانى من أزمات متعددة تقف وراء سلوكها السياسي، فما زالت أزمة هوية الدولة دون حل، هل هي هوية يهودية، أو هوية إسرائيلية، أو هوية صهيونية، أو هوية عبرانية؛ ومع ذلك فإن المطالبة بالهوية اليهودية تثير العديد من المشكلات حول من هو اليهودي؟ ويتضح ذلك من خلال مطالبة الفلسطينيين والعرب بالاعتراف بيهودية الدولة؛ فالهوية لا تُطلب من الآخرين بقدر ما هي عناصر تتوافر وتتراكم وتتفاعل بشرياً ومكانياً على مدار سنوات متعددة، وهذا ما لم تنجح فيه إسرائيل حتى الآن[٦٦].

كما ينحو الدكتور عبد العليم محمد المنحى نفسه بقوله؛ إن أهم العناصر التي تسهم في ظهور مطلب يهودية دولة إسرائيل وأولويته علي ما عداه، يتمثل في حيرة المجتمع الإسرائيلي بشأن الهوية؛ وهو ما يعني أن ثمة خللاً في انتقال تلك الشفرة الخاصة بالهوية بين الأجيال المختلفة من مجتمع المستوطنين والمهاجرين اليهود، وإذا ما أصبح هذا الخلل

في منزلة مهمة لعدد من الأجيال كما هو الحال في إسرائيل اليوم؛ فإنه من الطبيعي أن تكون الجماعة المعنية وهي هنا الجماعة الإسرائيلية، قد تواجه خطر التفكك، ويصبح من الضروري استيضاح الأمر حول ماهية الهوية بأمل إنقاذ الجماعة من هذا المصير؛ وأن هذا العنصر خط الدفاع الأخير عن يهودية دولة إسرائيل[٦٧].

◄ **وخامساً**: إن قادة إسرائيل يرون في ازدياد الديموغرافية العربية داخل دولتهم خطراً مستقبلياً وشيكاً على يهودية دولتهم، في ظل معدل نمو عربي مضطرد، ومعدل نمو يهودي ينخفض من حينٍ إلى آخر؛ ولذلك فإن دولة إسرائيل تعتمد على عنصر الهجرة الخارجية لتعويض، ما يتم نقصانه بسبب الوفاة الطبيعية أو القتل في حروبها مع أعدائها؛ ومهما يكن من أمر فإسرائيل معنية قبل أي شيء بالخروج من هذا المأزق الديموغرافي؛ وذلك بأن تتخلّص من الكثافة العربية في إسرائيل بترحيلهم إلى أراضي السلطة الفلسطينية، وهو على كل حال من الاقتراحات المطروحة حالياً. وتأكيداً لذلك فقد ذكر الدكتور عبد العليم محمد؛ أنه ينخرط ضمن منظومة العناصر والعوامل التي هيأت الأذهان لظهور مطلب يهودية دولة إسرائيل، اتجاه قطاع كبير من عرب ١٩٤٨ نحو المطالبة بالمساواة والمواطنة، التي تشتق من وجودهم في أراضيهم ووطنهم، وعدم تعارض هذه المطالبة مع تأكيد الانتماء العربي والفلسطيني، وترقية الوعي القومي في مواجهة دولة إسرائيل [٦٨].

◄ **وسادساً**: فإن فشل إسرائيل الذريع في حربها على حزب الله اللبناني ذي الصبغة الإسلامية صيف العام ٢٠٠٦، أدّى إلى نتيجة مهمة للعيان؛ مفادها أن إسرائيل باتت بعد تلك الحرب غير قادرة على حسم أي صراع عسكري تديره مع حركات المقاومة العربية الإسلامية (وليس الجيوش العربية) ؛ فإسرائيل التي اُضطرت في آيار (مايو) ٢٠٠٠، للانسحاب من الجنوب اللبناني تحت ضربات حزب الله؛ ودون أن تتمكن من فرض معاهدة سلام مع الدولة اللبنانية، أو حتى فرض مجرد شروط لتكتيف حزب الله، من الإتيان بأي عمل عسكري ضد إسرائيل، ثمَّ عجزها فيما بعد عن التقدّم واحتلال أي جزء استراتيجي من الأراضي اللبنانية خلال حرب ٢٠٠٦ المذكورة؛ نرى أن ذلك أدّى إلى إفلاس قادة إسرائيل في الحفاظ على هوية الدولة القومية المتمثلة بـ «إسرائيل»، ومن ثمَّ لجأ هؤلاء القادة إلى النص الأصلي لقرار التقسيم الذي أسسوا عليه دولتهم عام ١٩٤٨، وذلك لإقرار صيغة أو لمسة دينية اثنية على دولتهم التي بدأ نجمها في الأفول، في محاولةٍ منهم للفت أنظار العالم في التعاطف معهم من جديد.

ومهما يكن من أمر؛ فإن تصريحات قادة إسرائيل الأخيرة حول يهودية الدولة، تدل دلالة قاطعة على الضعف، وبداية انهيار مشروعهم الاستعماري الاستيطاني في فلسطين التاريخية، وعودة تقوقع اليهود داخل الشرنقة اليهودية القديمة من جديد؛ (أي: الحياة

داخل الجيتو) ؛ فلو كان بمقدور القادة الإسرائيليين إعلان يهودية دولتهم، لكان ذلك في تقديري ممكناً بعد غزوهم للبنان صيف العام ١٩٨٢، بعدما أفقدوا الثورة الفلسطينية قدراتها العسكرية، ومن قبل كانوا قد وقعّوا مع مصر معاهدة كامب ديفيد للسلام عام ١٩٧٩، فحيّدوها عن الصراع العربي الإسرائيلي، وكان النظام الإقليمي العربي في ذلك الوقت في حالة شبه انهيار.

◄ **وسابعاً**: فإن تلك التصريحات تزامنت مع قُرب انتهاء ولاية الرئيس الأمريكي «بوش الابن»؛ فأراد أصحابها استغلال ما تبقّى له من نفوذٍ وسلطة لتحقيق مآربهم.

◄ **وثامناً**: إن رحيل الرعيل الأول للقادة المؤسسين لدولة إسرائيل– ولم يتبقِّ منهم سوى «شمعون بيرين» رئيس الدولة– يبدو أنه بدأ يؤثّر سلباً على فكر قادة إسرائيل وذلك بسبب سطوة الأحزاب الدينية الواضحة على الخريطة السياسية الإسرائيلية في الآونة الأخيرة، كما أدّت سطوة رجال الدين اليهود المتزمتين على جزءٍ من المجتمع الإسرائيلي، إلى الدفع قُدماً نحو سياسة تهويد كل شيء كل أرض فلسطين التاريخية، وكذلك الأمر في خاتمة المطاف إعلان «يهودية الدولة».

ومهما يكن من أمر؛ فإن تصريحات القادة الإسرائيليين الأخيرة، لا يمكن المرور عليها مرور الكرام فهي من الأهمية بمكان، بحيث يجب الانتباه إلى دلالاتها الآنية والمستقبلية؛ فتصريحات قادة الحركة الصهيونية خلال القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، ثمَّ تصريحات قادة دولة إسرائيل في الآونة الأخيرة؛ إنما تخرج من معينٍ واحد، وقد أُعدَّت بدقة متناهية، لتكون فيما بعد قرارات راسخة على أرض الواقع؛ لذلك فإن تلك التصريحات تأتي في سياق ما يُرتبُ له ويُعدّ للمرحلة المقبلة.

والجدير بالذكر هنا أن إسرائيل كدولة؛ تريد أن تجعل من (الدولة اليهودية) مبدأ؛ يُتهم من يحاربه بأنه إنما يحارب السامية، ففي إحدى حلقات التقرير التلفزيوني المسائي -Nigh line في عام ٢٠٠٤، الذي يُقدّم على شبكة ABC- TV، طرح مقدم البرنامج السؤال الآتي: **هل من العداء للسامية أن تنتقد سياسات حكومة إسرائيل تجاه الفلسطينيين**؟ ، فأجاب ضيف البرنامج، وكان رئيساً لرابطة مكافحة التشهير (اليهودية) : إن إسرائيل دولة ذات سيادة، وانتقاد سياساتها مسموح به بطبيعة الحال، لكنه حذّر من مغبّة معارضة مبدأ «الدولة اليهودية»؛ لأنه سيكون تجاوزاً للخطوط وعداءً محضاً للسامية[٦٩].

وفيما يخص ردة الفعل الفلسطينية والإقليمية العربية على تلك التصريحات؛ فإنها لم تتعدَّ في قليلٍ منها مجرد الاستنكار والإدانة، ولم تتجاوزها إلى مرحلة الفعل الذي يمنع تطبيقها فعلياً، ثمَّ لمَّا انعقد «مؤتمر أنابوليس» للسلام في ٢٧ تشرين ثانٍ (نوفمبر) ٢٠٠٧،

حمل المؤتمر للعرب رسائل خطيرة؛ يُفترض أن يكونوا قد وعوها جيداً واطّلعوا عليها قبل المؤتمر، حيث استخدم الرئيس الأمريكي (بوش الابن) في خطابه الافتتاحي للمؤتمر مصطلح «الدولة اليهودية» في وصف إسرائيل، وهو مصطلح لا يقوم على أي أساس، ولم تعترض عليه من الدول العربية إلاَّ القليل[٧٠]، وهذا الإعلان من الرئيس «بوش» عن «يهودية الدولة»، يجافي أبسط مبادئ القانون الدولي والمحلي في جوانب عدة أهمها: أن الإدارة الأمريكية لا تعترف بمفهوم الشعب اليهودي، ففي ١٩٦٤ أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية رسالة إلى الحاخام «برغر» (Burger)؛ تقول فيما معناه أن الولايات المتحدة تعترف بإسرائيل دولة لها مواطنوها من مختلف الأديان والأعراق؛ وأن الولايات المتحدة لا تقبل التميز على هذا الأساس، ولا تقبل تمييز مواطنيها الأمريكيين إذا كانوا يهوداً أو غير ذلك، ولذلك فلا يوجد في القانون معنىً لتعبير «الشعب اليهودي»؛ وكذلك الأمر فإن القرار الصادر من الأمم المتحدة رقم ١٨١، والذي ينص على تقسيم فلسطين، لا يعطي تميزاً لليهود؛ وأيضاً لا يمكن أن يصدر قرار عن الأمم المتحدة يدعو إلى دولة أو نظام مبني على أساس عرقي أو ديني؛ بل إن الفصلين الثاني والثالث من القرار رقم ١٨١ بيّنا بوضوح حماية الحقوق السياسة والدينية والاجتماعية والثقافية لكل فئة من السكان دون تمييز[٧١].

تبعات إعلان يهودية الدولة على القضية الفلسطينية:

ومن التبعات الجسام التي ستنتج عن إعلان «**يهودية الدولة**»؛ أنها تعطي إسرائيل ترخيصاً وحقاً في طرد الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل، أو تعتبرهم غرباء يحملون تراخيص إقامة يمكن إلغاؤها في أي وقت، الأمر الذي تسعى إليه إسرائيل منذ زمن، فانسحابها من غزة عام ٢٠٠٥، وبناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية، يأتي في سياق الحفاظ على يهودية الدولة[٧٢]. وبالتالي فإن يهودية الدولة تلغي حقاً غير قابل للتصرّف، هو حق العودة للاجئين الفلسطينيين الذين طردتهم إسرائيل عام ١٩٤٨م، وهذا أمر غير ممكن في القانون الدولي؛ كما أن يهودية الدولة تعني استيلاء إسرائيل قانونياً، وبلا مقابل على كل فلسطين التاريخية بكل محتوياتها[٧٣].

وبالإمكان إضافة نقطة مهمة جداً؛ وهي أن خطر الاعتراف بيهودية الدولة يعني اعتبار نضال الفلسطينيين منذ مطلع القرن الفائت وحتى يومنا هذا لاغياً ولا قيمة له؛ وأنهم كانوا مجرد إرهابيين حاربوا اليهود لأخذ حق هو من حقوق الأخيرين، وبالتالي يصبح اليهود هم سكان فلسطين الأصليين والعرب هم الدخلاء الذين كانوا يغتصبون حقهم.

وخلال زيارة الرئيس الأمريكي «جورج بوش الابن» لبعض دول منطقة الشرق الأوسط، ومنها إسرائيل وأراضي السلطة الفلسطينية والمملكة العربية السعودية في مطلع العام ٢٠٠٨؛ قال خلال وجوده في إسرائيل بصريح العبارة؛ بأنه **مؤمن بأمن الدولة اليهودية لا دولة إسرائيل**، مع تبنيه ليهودية دولة إسرائيل؛ فلم ينطق أحد من زعماء الدول العربية التي زارها، ببنت شفة معترضاً على ما تفوّه به «بوش»(٧٤).

ومهما يكن من أمر؛ فإن على السلطة الفلسطينية إذا ما أرادت أن تضغط من أجل فعل شيء، للاعتراض على تصريحات القادة الإسرائيليين بهذا الخصوص، وذلك في الوقت الذي لا تستطيع معه من منع إعلان يهودية الدولة؛ بأن تلوّح بإمكانية حل نفسها متذرّعةً بفشل المفاوضات السلمية، حتى لا تتحمّل وزر إعلان قرار يهودية الدولة رسمياً؛ لأنه لو حدث ذلك في ظل وجودها فإنها بذلك تعطي المشروعية لهذا القرار؛ فالسلطة الفلسطينية لن تخسر كثيراً إذا ما حلّت نفسها؛ وإنما هي تعود بذلك إلى صفوف الشعب الفلسطيني من جديد؛ بعد أن تتبنى خيار المقاومة من جديد. والموقف الرسمي الفلسطيني والعربي وإن كان هشاً، فهذا لا يعني بحالٍ من الأحوال اتخاذ موقف الصمت، الذي يكاد يكون مريباً، ويمكن تأويله على وجوه عدة؛ فإذا كان الموقف العربي مخزياً، فالمفترض ألاَّ يكون الموقف الفلسطيني صاحب القضية الأول كذلك؛ فإذا كانت إسرائيل قد تمادت في بناء المستوطنات على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وتمادت في تهويد مدينة القدس إلى أبعد مما يتصوره العقل والمنطق، ولم تكن ردة الفعل الفلسطينية ذات بال؛ فلو أعلنت إسرائيل رسمياً يهودية دولتها، وبقيت ردة الفعل الفلسطينية على ما هي عليه؛ فإن الدولة اليهودية القادمة سوف تكون قد وصلت في محاولتها لإلغاء الوجود الفلسطيني برمته إلى آخر الشوط.

خاتمة الدراسة والتوصيات:

بعد الانتهاء من الدراسة التي بين أيدينا، بالإمكان الوقوف عند بعض محطاتها:

لم يكن مصطلح الدولة اليهودية وليد لحظة التصريحات التي صدرت عن مسؤولين وأحزاب إسرائيلية مؤخراً، التي أدلى بها وما زال قادة إسرائيل حول يهودية الدولة؛ وإنما هو قديم وُجد أساساً في تصريحات المؤتمرات الصهيونية المتعاقبة ومقرراتها، حتى إعلان ولادة دولة إسرائيل من العدم.

ثمَّ حاول الإنكليز إحياء هذا المصطلح أكثر من مرة، ابتداءً من تصريح بلفور الشهير عام ١٩١٧، مروراً بتقرير لجنة بيل عام ١٩٣٧، وانتهاءً بقرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧.

إن طرح قادة إسرائيل لإعادة إحياء فكرة إحياء يهودية الدولة في عام ٢٠٠٧ بالذات، كان الهدف منه استغلال ظروف إقليمية ودولية عدة، منها: تواجد إدارة أمريكية يتزعمها المسيحيون الصهاينة، وأحداث ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١، وغزو القوات الأمريكية لأفغانستان واحتلال العراق، والانقسام على الساحة الفلسطينية، وغير ذلك من الظروف.

إن سكوت الأنظمة الرسمية العربية على تصريحات قادة إسرائيل فيما يخص يهودية الدولة، يمنح تلك التصريحات الشرعية لوضعها موضع التنفيذ، الأمر الذي بتنا نستشعره في الآونة الأخيرة.

إن طرح قادة إسرائيل لإعادة إحياء فكرة إحياء يهودية الدولة؛ يبدو أنه أمر غير قابل للتطبيق العملي؛ لأن نسبة الفلسطينيين في إسرائيل تزيد على ٢٠ بالمائة من إجمالي السكان.

ويمكن القول إنه في حال إعلان «**يهودية الدولة**»؛ فسوف يترتّب على ذلك منح إسرائيل ترخيصاً وحقاً في طرد الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل، أو اعتبارهم غرباء يحملون تراخيص إقامة يمكن إلغاؤها في أي وقت.

وأخيراً فإن خطر الاعتراف بيهودية الدولة يعني في التحليل الأخير، اعتبار نضال الفلسطينيين منذ مطلع القرن الفائت وحتى يومنا هذا لا قيمة له؛ وأن الفلسطينيين كانوا مجرد إرهابيين حاربوا اليهود لاغتصاب حق هو من حقوق الأخيرين، وبالتالي يصبح اليهود هم سكان فلسطين الأصليون، والعرب هم الدخلاء الذين كان هدفهم اغتصاب حقهم.

وأهم التوصيات التي توصّلت إليها الدراسة هي:

١. العمل بحذر شديد مع المصطلحات الصهيونية والغربية التي فُرضت على المسألة الفلسطينية.

٢. بذل الجهود في المحافل الدولية كافة للحيلولة دون إبراز مصطلح يهودية الدولة سواء من جانب العرب عامةً والفلسطينيين خاصةً.

٣. أن تمتنع السلطة الفلسطينية عن الاستمرار في المفاوضات السلمية مع إسرائيل، لإجبارها على التراجع عن مطلبها بالاعتراف بيهودية الدولة.

٤. أن يتخذ العرب موقفاً موحداً تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، لكي تجبر قادة إسرائيل عن التراجع حول أطروحاتهم حول يهودية الدولة.

الهوامش:

١. Albert M. Hyamson, Palestine Under Mandate 1920- 1948, Greenwood Press, London 1976, pp. 1- 2.

٢. عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ط١٠، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٩٠، ص٢٣– ٢٤.

٣. المرجع السابق، ص٢٣.

Charles Webster (Sir) , The Foreign Policy of Palmerston 1830- 1841, Britain, The Liberal Movement and the Eastern Question, Vol. 2, G. Bell & Sons, London 1951, p. 761; Barbara Tuchman, Bible and Sword, England and Palestine from the Bronze Age to Balfour, University Press New York, New York, 1956, p. 61.

٤. تيودور هرتزل، الدولة اليهودية، نسخة مترجمة للعربية، بنظام PDF، صفحات متفرقة.

٥. الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص٣٠.

٦. Regina Sharif, Non Jewish Zionism, its Roots in Western History, Zed Press, London, 1983, p. 74.

٧. الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص٣١، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين: تاريخها وقضيتها، منشورات جامعة القدس المفتوحة، المكتبة الجامعية، نابلس، د. ت، ص٤١،

٨. N. Mandel, The Arabs and Zionism before World War I, London, 1976, pp. 10- 12.

http: //basheer. me/blog/%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9- %D9%83%D8%A7%D9%85%D8%A8%D9%84.

٩. كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢– ١٩٣٩، ط٢، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس ١٩٨٢، ص٥٣.

وكانت فكرة أن تكون فلسطين وطناً قومياً لليهود، قد طُرحت في وقتٍ مبكر من الحرب العالمية الأولى، كجزءٍ من النظام العالمي الجديد وقتذاك، بواسطة «هربرت صموئيل» (Herbert Samuel) الذيَ كان يشغل حينذاك وزيراً في الحكومة البريطانية، فبعد محادثات خاصة مع السير «إدوارد غراي» (Edward Grey) وزير الدولة للشؤون الخارجية، قدّم

«صموئيل» في ٩ تشرين ثانٍ (نوفمبر) ١٩١٤، مسودة مذكرة حكومية إلى رئيس الحكومة «هربرت اسكويث» (Herbert Asquith) ، يدعو فيها إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين تحت الحماية البريطانية؛ وعلى الرغم من أن اقتراح «صموئيل» لم يؤخذ على محمل الجد في حينه؛ إلاَّ أن «مارك سايكس» (Mark Sykes) مستشار وزارة الخارجية البريطانية في شؤون الشرق الأوسط، بادر إلى إجراء مفاوضات مع أبرز المؤيدين للصهيونية، وكان «سايكس» على قناعة بأن اليهود يمثلون قوة ذات شأن في الكثير من البلاد، وربما يقومون بتخريب قضية الحلفاء.

Bernard Wasserstein, The British in Palestine; the Mandatory Government and the Arab- Jewish Conflict, 1917- 1929, Oxford, 1991, p. 74; David Fromkin, A peace to End All peace; Creating the Modern Middle East, 1914- 1922, London, 1991, pp. 196- 197; Sahar Huneidi, A Broken Trust: Herbert Samuel, Zionism and the Palestine 1920- 1925, L. B Tauris Publishers, London-New York, p. 11.

١٠. الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص١٦٣- ١٦٤.

١١. خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، ص١٥٠، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين: تاريخها وقضيتها، ص٦٩- ٧٠.

١٢. خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، ص١٦٣- ١٦٧، ولمزيد من التفاصيل أنظر:

.N. Bentwich, The Mandates System, London 1951, pp. 21- 51

١٣. إسلام جودت مقدادي، العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين ١٩٣٦- ١٩٤٨، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، غزة ٢٠٠٩، ص٣٧.

١٤. Martin Sicker, The Pangs of the Messiah; The troubled birth of the Jewish State, Praege. Westport, CT, 2000, p. 122.

١٥. John Marlow, The seat of Pilate, an account of the Palestine mandate, Gresset Press, London, 1959, p. 128; Charles D. Smith: Palestine and the Arab- Israeli Conflict, Second Edition, St. Martin's Press, New York 1992, p. 97.

١٦. خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، ص٦٦٦- ٦٧٤.

١٧. Bernard Reich, Arab- Israeli conflict and conciliation, documentary history, Queen Wood Press, New York, 1995, p. 49; Smith: Palestine and the Arab- Israeli Conflict, p. 97.

١٨. Esco Foundation for Palestine (Author) , Palestine A study of Jewish,

Arab and British Polices, Vol. 1, Yale University Press, New York, CT, 1947, p. 1150; Sara Rey, The Gaza Strip, The political economy of development, Institute for Palestine study, Washington, DC, 1995, p. 33; .Smith: Palestine and the Arab- Israeli Conflict, p. 97

١٩. خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، ص٦٨٥– ٦٩١، وصالح مسعود بويصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، ط٢، سلسلة كتاب القراءة للجميع، منشورات وزارة الثقافة الفلسطينية، غزة ٢٠٠١، ص٢٥١– ٢٥٢، وحاييم وايزمان: ملخص كتاب التجربة والخطأ، ترجمة: وديع البستاني، مطبعة الحكيم، الناصرة ١٩٦٤، ص٢٤٨– ٢٦٣.

.Jewish Virtual Library: The 1936 Riots, www. us- israel. org

אברהם פולופאנזון، דוד בן גוריון ומדינת ישראל, הוצאת עם עובד. תל אביב 1974, עמ 31׳.

(أبراهام فولفانزون، ديفيد بن غوريون ودولة إسرائيل، إصدارات: شعب عامل، تل أبيب ١٩٧٤، ص٣١).

٢٠. وايزمان، ملخص كتاب التجربة والخطأ، ص٢٥٦.

٢١. الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص٢٨٤.

٢٢. שלמה לב- עמי, במאבק ובמרד- ההגנה, אצ"ל והלח «-1918 1948" (הוצאת משרד הביטחון, 1976) תל אביב , עמ' 68.

(شلومو ليف– عامي، في الصراع والتمرد، الهاغاناه وإتسل وليحي ١٩١٨– ١٩٤٨، وزارة الدفاع الإسرائيلية، تل أبيب ١٩٧٦، ص٦٨).

٢٣. Jewish, Virtual Library: Peel Commission; The Israeli foreign Ministry, .www. us- israel. org

٢٤. שלמה، במאבק ובמרד- ההגנה, אצ"ל והלח، עמ 45.

٢٥. שלמה، במאבק ובמרד، עמ 46، יצחק אבנרי, מרד ההגירה- תוכנית בן גוריון, תל אביב, 1970, עמ 45׳. (إسحاق أفنيري، تمرد الهجرة – خطة بن غوريون، تل أبيب ١٩٧٠، ص٤٥).

٢٦. خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، ص٦٩٣– ٦٩٥.

٢٧. حدد «أورمسبي غور» (Ormsby Gorr) وزير المستعمرات في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٣٨ أعضاء اللجنة، التي سيترأسها السير «جون وودهيد»، ولم تتألف اللجنة من

خبراء عسكريين؛ وإنما ستأخذ برأي هؤلاء الخبراء عند بروز مشاكل؛ ومن المعلوم أن «أورمسبي غور»، قدّم في أواخر عام ١٩٣٧ مذكرة إلى حكومته، طالب فيها بانتهاج سياسة بنّاءة في فلسطين، ثمَّ تبعته وزارة الخارجية بعرض موقفها، فظهرت بوادر خلاف بين الوزارتين، حيث كانت وزارة الخارجية تسعى إلى حل بإمكانه إرضاء العرب الفلسطينيين، بينما كانت وزارة المستعمرات من المؤيدين لمشروع التقسيم.

خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، ص٧١٤– ٧١٩،

Gideon Biger, The boundaries of modern Palestine, 1840- 1947, Routledge, London, 2004, pp. 197- 198.

٢٨. خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، ص٧٢١– ٧٢٤، وبويصير، جهاد شعب فلسطين، ص٢٦٧– ٢٧٢، ووايزمان: ملخص كتاب التجربة، ص٢٦٣، و Reich, Arab- Israeli conflict, p. 44.

٢٩. الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص٢٨٣.

٣٠. وايزمان، ملخص كتاب التجربة والخطأ، ص٢٨٥.

٣١. المرجع السابق، ص٢٨٥– ٢٨٦.

٣٢. فائق حمدي طهبوب، «الصهيونية الأمريكية ودورها في تقسيم فلسطين»، مجلة المؤرخ العربي، العدد ٤٨، السنة ١٩، بغداد ١٤١٤هـ (١٩٩٤) ، ص٢٢.

٣٣. George Lenczowski, United states Interests in the Middle East, New York, 1973, pp. 83- 84.

٣٤. Frank Manuel, The Realities of American- Palestine Relations, Washington, pp. 175- 176.

٣٥. وحيد عبد الحميد، العلاقات الفلسطينية الأمريكية، في: غسان سلامة وآخرين: السياسة الأمريكية والعرب، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥، ص١٦٦.

٣٦. Robert W. Stookey, America and the Arab States: An Uneasy Encounter, Wiley, New York , 1975, p. 46; Nadava Sofran, From War: The Arab Israeli Confrontation 1948- 1967, 1st. ed, western Publishing Company, New York 1969, pp. 92 – 98.

٣٧. طهبوب، «الصهيونية الأمريكية ودورها في تقسيم فلسطين، ص٢٤، نقلاً عن: New York Times, April 14, 1922, p. 16; April 5, 1922, p. 3.

٣٨. طهبوب، «الصهيونية الأمريكية ودورها في تقسيم فلسطين»، ص٢٤– ٢٥، نقلاً عن: National Archives, State Dep. , File 867; N. 01/311A.

٣٩. Walid Khaldi, From Haven to Conquest, Beirut, 1976, p. 67.

٤٠. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين. تاريخها وقضيتها، ص١١٥– ١١٦،

Christoper Sykes, Crossroads to Israel, London, 1965, p. 195.

٤١. Arakie Margaret, The Broken Sword of Justice: America, Israel and The Palestine Tragedy, Quartet Books, London, 1973, P. 77.

٤٢. William R. Polk, The United States and the Arab world, 3ed. , Mass Harvard University Press Cambridge, 1978, P. 363.

٤٣. طهبوب، «الصهيونية الأمريكية ودورها في تقسيم فلسطين»، ص٣٤.

٤٤. Biger, The boundaries of modern Palestine, p. 213; Joseph Dunner, The republic of Israel, it's history and it's promise, Whittles house, New York, 1950, p. 77; Smith: Palestine and the Arab- Israeli Conflict, p. 135.

٤٥. Resolution Adopted on the Reported of the AD HOC Committee on the Palestinian Question; http: //www. un. org; Smith, Palestine and the Arab-Israeli Conflict, P. 137; Michael Cohen, Palestine, Retreat from the mandate: The Making of British Policy, 1936- 1945, Holmes and Meier, New York, 1978, p. 267.

٤٦. Marlow, The Seat of Pilate, p. 244- 245; Smith, Palestine and the Arab-Israeli Conflict, p. 138.

٤٧. أنيس صايغ، الهاشميون وقضية فلسطين، المكتبة العصرية وجريدة المحرر، بيروت ١٩٦٦، ص٢٢٣.

٤٨. Noah Lucus, The modern history of Israel, Praeger, New York, 1975, p. 232.

٤٩. Biger, The boundaries of modern Palestine, pp. 214- 215.

٥٠. صايغ، الهاشميون وقضية فلسطين، ص٢٢٣– ٢٢٤.

٥١. مقدادي، العلاقات الصهيونية البريطانية، ص١٢٠.

٥٢. واصف عبوشي، فلسطين قبل الضياع، قراءة جديدة في المصادر البريطانية، ترجمة: علي الجرباوي، رياض الريس للكتب والنشر، لندن ١٩٨٥، ص٣٤٨.

٥٣. Marlow, The Seat of Pilate, p. 242.

٥٤. عبوشي، فلسطين قبل الضياع، ص٣٧٣، وأحمد طرابين، فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، الموسوعة الفلسطينية، القسم ٢، ج٢، ط١، بيروت ١٩٩٠، ص١٠٨٤.

٥٥. Rachel Maissy- Noy, “Palestinian historiography in relation to the territory of Palestine”, Middle Eastern Studies, Volume 42, Issue 6 November 2006, p. 897.

٥٦. محمد أديب العامري، عروبة فلسطين في التاريخ، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ١٩٧٢، ص١١٧.

٥٧. http: //www. altawasul. com/MFAAR/israel+and+the+middle+east/peace+process/FAQ+israel+the+conflict+and+peace+process+112007.htm#jewish

٥٨. لمزيد من التفاصيل، أنظر: أسامة أبو نحل، وعصام مخيمر، تاريخ فلسطين القديم: بين روايات العهد القديم والدراسات الحديثة، ط١، مكتبة القدس، غزة ٢٠٠٨، الفصل الخامس.

٥٩. لمزيد من التفاصيل، أنظر: المرجع السابق، الفصل السابع.

٦٠. لمزيد من التفاصيل عن تصريحات القادة الإسرائيليين حول يهودية الدولة، أنظر: موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية:

http: //www. altawasul. com/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/2009/Joint- Press- Conference- of- PM- Netanyahu- and- Chancellor- of- Germany- Angela- Merkel- in- Berlin- 27082009; http: //www. altawasul. com/MFAAR/about+the+ministry+arab+site/latest+dev elopments/2009/isaac- levanon- interview- alrai-- 11102009; http: //www. altawasul. com/MFAAR/about+the+ministry+arab+site/former+foreign+ministers/tsipi+livni/speeches/clinton- livni- joint- press-conference- full- stake- out- 0303200; http: //www. altawasul. com/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/2009/peres- interview-with- alray- alkuwaitiya- 23082009; http: //www. altawasul. com/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/2006/olmert+speech+in+the+knesset+new+gov+04052006. htm;http: //www. altawasul. com/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/2008/Address- by-PM- Olmert- to- the- TAU- INSS- Annual- Conference18122008;http: //www. altawasul. com/MFAAR/about+the+ministry+arab+site/the+foreign+minister/interviews+and+speeches/Joint- press- conferenc- FM- Liberman- and- US-Secy- of- State- Clinton- 17062009; http: //www. altawasul. com/MFAAR/

government/communiques++and+policy+statements/2009/PM- Netanyahus- Speech- at- the- Saban- Forum- 15112009. htm;http: //www. altawasul. com/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/2009/netanyahu- speech- in- the- Knesset- 12102009. htm

٦١. http: //www. altawasul. com/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/2009/netanyahu- speech- in- the- Knesset- 12102009. htm.

٦٢. كلمة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو خلال جلسة الكنيست لإحياء ذكرى زئيف جابوتينسكي زعيم التيار التصحيحي الصهيوني اليميني وحركة «بيتار»، مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، http: //www. pmo. gov. il/PMOAr/Communication/ Speeches/speechjabo220709. htm?DisplayMode=Search

٦٣. عبد العليم محمد: «يهودية دولة إسرائيل.. لماذا الآن»، صحيفة الأهرام المصرية، العدد ٤٤٧٧٠، ٤ يوليه ٢٠٠٩.

٦٤. عميرة هس الصحفية بجريدة «هاآرتس» الإسرائيلية، خلال برنامج عن القضية الفلسطينية، بثته قناة الحوار الفضائية بتاريخ ٢٦/١٢/٢٠٠٩.

٦٥. مقالة بعنوان، «مؤرخ إسرائيلي: ليس هناك شعب يهودي وإسرائيل مثل الطفل اللقيط»، http: //www. ti4it. com/vb/showthread. php?t=6613

٦٦. ناجي شراب، «إسرائيل: أزمة قوة أم أزمة أيديولوجية أم أزمة قيادة». مقال منشور في موقع شبكة الانترنت للإعلام العربي (أمين) ، بتاريخ ١٦/١٢/٢٠٠٩،

http: //www. amin. org/articles. php?t=opinion&id=8660

٦٧. عبد العليم محمد: «يهودية دولة إسرائيل».

٦٨. المرجع السابق.

٦٩. خالد وليد محمود: «يهودية دولة «إسرائيل».. مغزى الطرح والتوقيت؟ «، مقال منشور في موقع إخوان أون لاين، بتاريخ ٤/١٢/٢٠٠٧، http: //www. ikhwanonline. com/Article. asp?Page=1&ArtID=32610&SecID=452

٧٠. أحمد إبراهيم محمود، وآخرون، حال الأمة العربية ٢٠٠٧– ٢٠٠٨، ثنائية الاختراق والتفتيت، تحرير، أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أبريل ٢٠٠٨، ص١٢٠، وأحمد جواد الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية ٢٠٠١– ٢٠٠٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر– غزة، غزة ٢٠٠٩، ص١٥٠.

٧١. محمود: حال الأمة العربية، ص١٢٠.

٧٢. محمد عبد الهادي، «من وطن قومي لليهود في فلسطين إلى دوله فلسطينية على أرض إسرائيل»، صحيفة الأهرام المصرية ٢٠٠٨/١/١٧، العدد ٤٤٢٣٦، والوادية، السياسة الخارجية الأمريكية، ص١٥٠.

٧٣. محمود: حال الأمة العربية، ص١٢٣– ١٢٤.

٧٤. أسامة أبو نحل، مقال بعنوان: «عُربان اليوم والرِدّة إلى عصر الجاهلية»، في موقع محيط الإخباري، بتاريخ ٢٠٠٨/١/٢٠،

http: //www. moheet. com/show_files. aspx?fid=78691

وموقع وزارة الخارجية الإسرائيلية،

http: //www. altawasul. com/MFAAR/this+is+israel/history/important+events/bush%20visit%20to%20israe

المصادر والمراجع:

أولاً- الرسائل العلمية غير المنشورة:

١. أحمد جواد الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية ٢٠٠١- ٢٠٠٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر – غزة، غزة ٢٠٠٩.

٢. إسلام جودت مقدادي، العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين ١٩٣٦- ١٩٤٨، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، غزة ٢٠٠٩.

ثانياً- المراجع العربية:

١. أحمد إبراهيم محمود، وآخرون، حال الأمة العربية ٢٠٠٧- ٢٠٠٨، ثنائية الاختراق والتفتيت، تحرير، أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أبريل ٢٠٠٨.

٢. أحمد طرابين، فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، الموسوعة الفلسطينية، القسم ٢، ج٢، ط١، بيروت ١٩٩٠.

٣. أسامة أبو نحل، وعصام مخيمر (الدكتور) ، تاريخ فلسطين القديم: بين روايات العهد القديم والدراسات الحديثة، ط١، مكتبة القدس، غزة ٢٠٠٨.

٤. أنيس صايغ، الهاشميون وقضية فلسطين، المكتبة العصرية وجريدة المحرر، بيروت ١٩٦٦.

٥. صالح مسعود بويصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، ط٢، سلسلة كتاب القراءة للجميع، منشورات وزارة الثقافة الفلسطينية، غزة ٢٠٠١.

٦. عبد الوهاب الكيالي (الدكتور) ، تاريخ فلسطين الحديث، ط١٠، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٩٠.

٧. كامل محمود خلة (الدكتور) ، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢- ١٩٣٩، ط٢، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس ١٩٨٢.

٨. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين: تاريخها وقضيتها، منشورات جامعة القدس المفتوحة، المكتبة الجامعية، نابلس، د. ت.

٩. محمد أديب العامري، عروبة فلسطين في التاريخ، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ١٩٧٢.

١٠. وحيد عبد الحميد، العلاقات الفلسطينية الأمريكية، في: غسان سلامة وآخرين: السياسة الأمريكية والعرب، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥.

ثالثاً – المراجع المترجمة:

١. تيودور هرتزل، الدولة اليهودية، نسخة مترجمة للعربية، بنظام PDF.

٢. حاييم وايزمان: ملخص كتاب التجربة والخطأ، ترجمة: وديع البستاني، مطبعة الحكيم، الناصرة ١٩٦٤.

٣. واصف عبوشي، فلسطين قبل الضياع، قراءة جديدة في المصادر البريطانية، ترجمة: علي الجرباوي، رياض الريس للكتب والنشر، لندن ١٩٨٥.

رابعاً – الدوريات والصحف:

١. عبد العليم محمد: «يهودية دولة إسرائيل.. لماذا الآن»، صحيفة الأهرام المصرية، العدد ٤٤٧٧٠، ٤ يوليه ٢٠٠٩.

٢. فائق حمدي طهبوب، «الصهيونية الأمريكية ودورها في تقسيم فلسطين»، مجلة المؤرخ العربي، العدد ٤٨، السنة ١٩، بغداد ١٤١٤هـ (١٩٩٤).

٣. محمد عبد الهادي، «من وطن قومي لليهود في فلسطين إلى دوله فلسطينية على أرض إسرائيل»، صحيفة الأهرام المصرية ٢٠٠٨/١/١٧، العدد ٤٤٢٣٦.

٤. Rachel Maissy- Noy, “Palestinian historiography in relation to the territory of Palestine”, Middle Eastern Studies, Volume 42, Issue 6 November .2006

خامساً – مواقع الشبكة الإليكترونية والفضائيات العربية:

1. *Jewish Virtual Library: The 1936 Riots, www. us- israel. org.*
2. *Jewish, Virtual Library: Peel Commission; The Israeli foreign Ministry, www. us- israel. org.*
3. *Resolution Adopted on the Reported of the AD HOC Committee on the Palestinian Question; http: //www. un. org.*
4. *http: //www. altawasul. com/MFAAR/israel+and+the+middle+east/peace+process/FAQ+israel+the+conflict+and+peace+process+11200 7. htm#jewish.*

5. *http: //www. altawasul. com/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/2009/Joint- Press- Conference- of- PM- Netanyahu-and- Chancellor- of- Germany- Angela- Merkel- in- Berlin- 27082009; http: //www. altawasul. com/MFAAR/about+the+ministry+arab+site/latest+dev elopments/2009/isaac- levanon- interview- alrai-- 11102009; http: //www. altawasul. com/MFAAR/about+the+ministry+arab+site/former+foreign+ministers/tsipi+livni/speeches/clinton- livni- joint-press- conference- full- stake- out- 0303200; http: //www. altawasul. com/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/2009/peres- interview- with- alray- alkuwaitiya- 23082009; http: //www. altawasul. com/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/2006/olmert+speech+in+the+knesset+new+gov+04052006. htm;http: //www. altawasul. com/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/2008/Address- by- PM- Olmert- to-the- TAU- INSS- Annual- Conference18122008;http: //www. altawasul. com/MFAAR/about+the+ministry+arab+site/the+foreign+minister/interviews+and+speeches/Joint- press- conferenc- FM- Liberman- and-US- Secy- of- State- Clinton- 17062009; http: //www. altawasul. com/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/2009/PM-Netanyahus- Speech- at- the- Saban- Forum- 15112009. htm;http: //www. altawasul. com/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/2009/netanyahu- speech- in- the- Knesset- 12102009. htm.*
6. *http: //www. altawasul. com/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/2009/netanyahu- speech- in- the- Knesset- 12102009. htm.*
7. *http: //www. pmo. gov. il/PMOAr/Communication/Speeches/speechjabo220709. htm?DisplayMode=Search.*
8. *http: //basheer. me/blog/%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9- %D9%83%D8%A7%D9%85%D8%A8%D9%84.*

٩. أسامة أبو نحل، مقال بعنوان: «عُربان اليوم والرِدّة إلى عصر الجاهلية»، في موقع محيط الإخباري، بتاريخ ٢٠/١/٢٠٠٨،

http: //www. moheet. com/show_files. aspx?fid=78691

١٠. مقالة بعنوان، «مؤرخ إسرائيلي: ليس هناك شعب يهودي وإسرائيل مثل الطفل اللقيط»،
http: //www. ti4it. com/vb/showthread. php?t=6613

١١. وموقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، http: //www. altawasul. com/MFAAR/this+is+israel/history/important+events/bush%20visit%20to%20israe

١٢. ناجي شراب، «إسرائيل: أزمة قوة أم أزمة أيديولوجية أم أزمة قيادة». مقال منشور في موقع شبكة الانترنت للإعلام العربي (أمين) ، بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٦،
http: //www. amin. org/articles. php?t=opinion&id=8660

١٣. خالد وليد محمود: «يهودية دولة «إسرائيل».. مغزى الطرح والتوقيت؟»، مقال منشور في موقع إخوان أون لاين، بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٤، http: //www. ikhwanonline.com/Article. asp?Page=1&ArtID=32610&SecID=452.

١٤. عميرة هس الصحفية بجريدة «هاآرتس» الإسرائيلية، خلال برنامج عن القضية الفلسطينية، بثته قناة الحوار الفضائية بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٦.

سادساً- المراجع الأجنبية:

1. *Albert M. Hyamson, Palestine Under Mandate 1920- 1948, Greenwood Press, London 1976.*
2. *Arakie Margaret, The Broken Sword of Justice: America, Israel and The Palestine Tragedy, Quartet Books, London, 1973.*
3. *Barbara Tuchman, Bible and Sword, England and Palestine from the Bronze Age to Balfour, University Press New York, New York, 1956.*
4. *Bernard Reich, Arab- Israeli conflict and conciliation, documentary history, Queen Wood Press, New York, 1995.*
5. *Bernard Wasserstein, The British in Palestine; the Mandatory Government and the Arab- Jewish Conflict, 1917- 1929, Oxford, 1991.*
6. *Charles D. Smith: Palestine and the Arab- Israeli Conflict, Second Edition, St. Martin's Press, New York 1992.*
7. *Charles Webster (Sir) , The Foreign Policy of Palmerston 1830- 1841, Britain, The Liberal Movement and the Eastern Question, Vol. 2, G. Bell & Sons, London 1951.*
8. *Christoper Sykes, Crossroads to Israel, London, 1965.*
9. *David Fromkin, A peace to End All peace; Creating the Modern Middle East, 1914- 1922, London, 1991.*
10. *Esco Foundation for Palestine (Author) , Palestine A study of Jewish, Arab and British Polices, Vol. 1, Yale University Press, New York, CT, 1947.*

11. *George Lenczowski, United states Interests in the Middle East, New York, 1973.*
12. *Gideon Biger, The boundaries of modern Palestine, 1840- 1947, Routledge, London, 2004.*
13. *Frank Manuel, The Realities of American- Palestine Relations, Washington.*
14. *John Marlow, The seat of Pilate, an account of the Palestine mandate, Gresset Press, London, 1959.*
15. *Joseph Dunner, The republic of Israel, it's history and it's promise, Whittles house, New York, 1950.*
16. *Martin Sicker, The Pangs of the Messiah; The troubled birth of the Jewish State, Praege. Westport, CT, 2000.*
17. *Michael Cohen, Palestine, Retreat from the mandate: The Making of British Policy, 1936- 1945, Holmes and Meier, New York, 1978.*
18. *N. Bentwich, The Mandates System, London 1951.*
19. *N. Mandel, The Arabs and Zionism before World War I, London, 1976.*
20. *Nadava Sofran, From War: The Arab Israeli Confrontation 1948- 1967, 1st. ed, western Publishing Company, New York 1969.*
21. *Noah Lucus, The modern history of Israel, Praeger, New York, 1975.*
22. *Robert W. Stookey, America and the Arab States: An Uneasy Encounter, Wiley, New York , 1975.*
23. *Regina Sharif, Non Jewish Zionism, its Roots in Western History, Zed Press, London, 1983.*
24. *Sahar Huneidi, A Broken Trust: Herbert Samuel, Zionism and the Palestine 1920- 1925, L. B Tauris Publishers, London- New York.*
25. *Sara Rey, The Gaza Strip, The political economy of development, Institute for Palestine study, Washington, DC, 1995.*
26. *Walid Khaldi, From Haven to Conquest, Beirut, 1976.*
27. *William R. Polk, The United States and the Arab world, 3ed. Mass Harvard University Press Cambridge, 1978.*

سابعاً- المراجع العبرية:

١. אברהם פולופאנזון، דוד בן גוריון ומדינת ישראל, הוצאת עם עובד. תל אביב 1974.

(أبراهام فولفانزون، ديفيد بن غوريون ودولة إسرائيل، إصدارات: شعب عامل، تل أبيب ١٩٧٤) .

٢. שלמה לב- עמי, במאבק ובמרד- ההגנה, אצ"ל והלח «-1918 1948" (הוצאת משרד הביטחון, 1976) תל אביב.

(شلومو ليف- عامي، في الصراع والتمرد، الهاغاناه وإتسل وليحي ١٩١٨- ١٩٤٨، وزارة الدفاع الإسرائيلية، تل أبيب ١٩٧٦.

٣. יצחק אבנרי, מרד ההגירה- תוכנית בן גוריון, תל אביב, 1970.

(إسحاق أفنيري، تمرد الهجرة- خطة بن غوريون، تل أبيب ١٩٧٠) .